الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.2

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢**

الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بيانات استهلالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني، ستبدأ اللجنة مناقشتها العامة اليوم بشأن جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة بتزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها، وهي البنود من ٨٨ إلى ١٠٥. ولكن قبل المضي قدما، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيس اللجنة الأولى لهذه الدورة.

إنه لشرف عظيم لي، بصفتي ممثل مملكة هولندا، أن أتولى مهام الرئاسة. وأؤكد للجنة أنني سأفعل كل ما في وسعي لأضطلع بأعمال اللجنة بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وأعرب أولا عن فائق تقديري وإعجابي بسلفي، السفير كورتيناي راتراي ممثل جامايكا، الذي أدى عملا رائعا خلال الدورة السابقة. فقد أدار أعمال اللجنة في دورتها التاسعة والستين بشكل مثالي، ولا يسعني سوى التأكيد للجنة بأنني لن أدخر وسعا لاتباع مستوى الأداء الرفيع الذي خطه.

لقد كانت آخر مرة يتولى فيها سفير للمملكة الهولندية رئاسة اللجنة الأولى في عام ١٩٦٣ إبان الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة. وكان الرئيس حينها السيد شورمان. ويشرفني أن أسير على خطاه. وأشيد كذلك بالسيد كيم وون – سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وفريقه، فضلا عن موظفي أمانة اللجنة الأولى المحنكين للغاية. وأخيراً، أعرب عن تقديري لأعضاء المكتب الذين عملوا معي بكفاءة حتى أتمكن من أداء مهامي بصفتي الرئيس. ولا يساورني أدنى شك في أن اللجنة ستستفيد كثيرا من الحكمة الجماعية لجميع أعضاء المكتب.

يشكل هذا العام معلما بارزا ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ومنذ تأسيس المنظمة، كان عمل اللجنة الأولى في صميم جهودنا الجماعية الرامية إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

نزع السلاح والأمن الدولي. وتغطي جهودنا طيفا عريضا. إن دور اللجنة الأولى وأهميتها أمر لا يدانيه شك وينعكس في تزايد عدد القرارات التي يتم تقديمها والعدد المتنامي للوفود التي تدلي ببياناتها. ونشكل هنا خططنا للمستقبل على الرغم من أن هذه الجهود لا تخلو من تحديات. غير أنه من جوهر تعددية الأطراف أنها، على الرغم من خلافاتنا، تكفل أن نواصل البحث عن سبيل مشترك للسير قدما، سواء من حيث الإجراءات العملية أو المضمون. وعندئذ فحسب يمكننا أن ننهض بالسلام والأمن الدوليين – هدفنا المشترك. ولا يمكن إحراز تقدم إلا بالإرادة السياسية والتصميم. ولا يساورني أدنى شك في أننا جميعا ندرك المسؤولية التي تقع على عاتقنا في هذا الصدد.

و ينعكس العدد الهائل من المسائل المتصلة بالأمن ونزع السلاح التي سنناقشها في جدول أعمالنا الحافل للأسابيع القادمة. وقد طلبت بالأمس من الأعضاء التعاون في الالتزام بالحدود الزمنية، وذلك من أجل مصلحتنا الجماعية. وعلى حد تعبير السفير شورمان، سلفي الهولندي في رئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثامنة عشرة، فإنني أعول على تعاون جميع أعضاء اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بمراعاة الدقة في المواعيد، لضمان قدرة اللجنة على القيام بعملها في الوقت المحدد له. وكما أُعلن بالأمس، ستجد جميع الوفود ساعات تناظرية صغيرة على مكاتبها، سبق أن استخدمت كذلك في عام ١٩٦٣ كوسيلة للتذكير على نحو لطيف بالزمن والمساعدة في الإدارة الشخصية للوقت. وآمل أن تكون هذه الساعات المزينة بألوان الأمم المتحدة أيضا بمثابة تذكار صغير للدورة السبعين. وهي هدية من الرئيس وموجودة على كل المكاتب.

وأتطلع إلى المساعدة في توجيه عمل اللجنة الأولى نحو خاتمة ناجحة وأؤكد للجنة، تحقيقا لهذه الغاية، التزامي التام بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بطريقة شاملة للجميع وشفافة وفعالة. وإنني على ثقة بأن دورتنا ستكون مثمرة وبناءة بدعم من اللجنة والمكتب والأمانة العامة.

ويسرني الآن أن أدعو الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون – سو، إلى الإدلاء ببيان.

السيد كيم (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أهنئكم، السفير فان أوستيروم، على انتخابكم رئيسا اللجنة الأولى، وكذلك على طريقتكم المبتكرة جدا لتذكيرنا جميعا باحترام الحدود الزمنية. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نتبع نفس الطريقة في اللجان الأخرى كذلك، ويا حبذا، في الجلسات العامة مستقبلا.

يشرفني كثيرا مخاطبة اللجنة اليوم إذ أنها المرة الأولى لي بصفتي الجديدة، ممثلا ساميا لشؤون نزع السلاح بالنيابة. ولا يساورني أدنى شك في قدرة السفير فان أوستيروم على قيادة أعمال اللجنة بنجاح. كما أؤكد لأعضاء المكتب ولجميع الوفود تعاون مكتب شؤون نزع السلاح إلى أقصى حد.

وكما قال الرئيس، فإننا نحتفل في هذا العام بمرور سبعة عقود من وجود الأمم المتحدة وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي سوف نسترشد بها جميعا حتى عام ٢٠٣٠. والخطة هي نتاج لإرادة جماعية، وآمل أن ينعكس نفس التضامن في أعمال اللجنة. وأود أن أتناول أربعة مواضيع رئيسية اليوم.

وبطبيعة الحال، الموضوع الأول هو نزع السلاح النووي. إن التنمية المستدامة لكوكبنا مسألة وجودية بالنسبة لنا جميعا، ومع ذلك، لا يمكننا أن ننسى التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية أيضا على وجودنا في حد ذاته. ويتشاطر المجتمع الدولي الهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، غير أن الخلافات بشأن الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك لا تزال عميقة جدا. وكان ذلك واضحا في مؤتمر

الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في أيار/مايو. وقد كان واضحا في مؤتمر نزع السلاح، ومن المرجح جداً أن يتردد صداه في اللجنة كذلك. ويساورني قلق من أن التقدم الكبير الذي أحرزناه منذ نهاية الحرب الباردة قد توقف.

وقد كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران وحكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث اتفاقا تاريخيا حقاً. وأثني على جميع الأطراف المعنية على جهودها الدؤوبة. فهو يبين أنه يمكن للدبلوماسية أن تحقق نجاحا. ويبين أيضا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن تتحد بشأن مسائل الأمن الدولي. وآمل في إظهار نفس القيادة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. فهناك شعور بالإحباط الشديد إزاء وتيرة ونطاق نزع السلاح. وثمة شعور صادق وعميق بالقلق من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية، ويدل على ذلك العدد الكبير من الدول الداعمة لحركة العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. إن استمرار جهود الدول الحائزة للأسلحة النووية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف أمر حيوي لنزع السلاح النووي. ولكن، إذا أردنا اتخاذ التدابير الجماعية اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، نحتاج إلى تطوير عملية شاملة للجميع يمكنها الإسهام حقا في تحقيق هذا الهدف. ونحتاج إلى عملية تتيح الاستماع إلى الآراء المختلفة.

وكما دعا الأمين العام، فإن هذه العملية يجب أن تتم هنا في الأمم المتحدة ويجب إيجاد أرضية مشتركة وسبيل للمضي قدما. فالأمم المتحدة هي الهيئة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة حقا. وليس لدينا وقت نضيعه. ونعلم جميعا أن إدارة المشاكل أصبحت أصعب بكثير من دون عملية. وقد حان الوقت لكي نشمر عن سواعدنا. وآمل أن تقوم اللجنة بدورها وأن تجمع كل الأطراف حول طاولة الحوار. وثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول الثماني التي تأخر تصديقها كثيرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن حيث أن تصديقها شرط لازم لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ولا ينبغي لهم انتظار الآخرين لاتخاذ إجراء.

وفي نفس الوقت، لا يمكننا أن ننسى أنه لا تزال هناك ٢٥ دولة أخرى لم تصدق بعد على معاهدة عدم الانتشار، وأدعوها للقيام بذلك بسرعة، لأن كل تصديق جديد يعزز قواعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وطابعها العالمي. وسيفعل مكتب شؤون نزع السلاح كل ما بوسعه، بالتشاور الوثيق مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لمساعدة الدول على بناء القدرات التي تحتاج إليها لتمهيد الطريق محليا من أجل التصديق.

وما زال يتعين البدء في مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهناك تأييد واسع النطاق لمعاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وآمل بأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المكلّف بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (A/70/81)، سييسر المناقشات بأي طريقة تجدها اللجنة مناسبة رسمية أم غير رسمية.

ثانيا، أود أن أناقش الناشئة المخاطر الأمنية. وفي خضم هذا العالم سريع التطور، فإننا نعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على التكنولوجيا. إن التكنولوجيات الناشئة تحقق فوائد عديدة، ولكنها أيضا قد تشكل تحديات للسلام والأمن الدوليين إن لم نستعد للتخفيف من المخاطر. ويساورني القلق من أن يكون لدينا فراغ مؤسسي ومعياري، ومن كون أن التكنولوجيا أكثر مرونة منا وتسبقنا. والفجوة التكنولوجية بين الواقع وقدرتنا على التحكم بها تتسع بدلا من أن تقل. نحن

بحاجة إلى إيجاد طريقة لتضييق الفجوة. وهذه معركة يجب ألا نخسرها. ويجب أن يكون هدفنا ضمان التطبيق الصارم للقانون الدولي على الفضاء الخارجي، وعلى استخدام المركبات الجوية غير المأهولة، وعلى تطوير الأسلحة الفتاكة التي أصبحت نظمها مستقلة بصورة متزايدة، وخصوصا على الإنترنت.

وفي الفضاء الخارجي، ينجم عن تزايد عدد الجهات الفاعلة والقدرات التقنية بيئة متزايدة التعقيد. وفي الوقت ذاته، تتزايد أهمية الفضاء الخارجي بالنسبة للمبادئ الإستراتيجية للعديد من البلدان. وهناك حاجة إلى زيادة التعاون والعمل الدوليين لكفالة أن يظل الفضاء الخارجي منطقة الخالية من النزاعات، وأنه يمكن الاستمرار في استكشافه واستخدامه لمصلحة جميع البلدان.

وأصبحت شبكة الإنترنت جزءا من حياتنا اليومية التي نقضي المزيد والمزيد منها متصلين بها. ولكن إلى جانب العديد من مزايا عصر الإنترنت فقد أبدى أوجه من الضعف. وكما قال الأمين العام، فليس من الصعب أن يتصور المرء كارثة في المستقبل تنطوي على نظم مالية أو صحية أو بنى تحتية حضرية هامة أو أسلحة فتاكة. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع المتفشي لتكنولوجيا المعلومات تتركها عرضة للاستغلال، بما في ذلك من جانب المتطرفين العنيفين والإرهابيين الذين يستخدمون الإنترنت للتحريض، والتجنيد والتدريب، والتخطيط للهجمات. ويجب عدم السماح لهذه الجهات الفاعلة من غير الدول باستخدام الإنترنت للتهرب من المساءلة. وخلال السنوات العشر الماضية، ما برحت اللجنة الأولى تستكشف، من خلال فريق الخبراء الحكوميين التابع لها، كيفية معالجة مسألة تنظيم الفضاء الإلكتروني. ومع ذلك، من الواضح أن التكنولوجيا تسبقنا. وأحث اللجنة على تحسين عملها عن طريق وضع اتفاقيات تنشئ بموجبها قواعد ومعايير ومبادئ للإنترنت على الصعيد العالمي. إن المسألة تؤثر على أمننا ومجتمعاتنا وتنميتنا الاقتصادية.

ثالثا، أود تزويد اللجنة بمعلومات محدثة عن الأسلحة الكيميائية وسورية. لقد مثل اتخاذ مجلس الأمن قراره ٢٢٣٥ (٢٠١٥) نتيجة إيجابية في خضم الصراع المظلم في سورية. إن ولاية آلية التحقيق المشتركة المستقلة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي أنشأت، تتمثل في أن تقوم قدر الإمكان بتحديد الجناة، والمنظمين والراعين – وخلافهم من الآخرين المعنيين – الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في سورية. وأرحب بالتضامن الذي أبداه مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، فإن أمام الآلية الجديدة مهمة بالغة الصعوبة. وأود أن أؤكد للجنة أن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم كل ما يمكنها تقديمه من مساعدة. وأنا واثق من أن جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية المشاركة في النزاع، وجميع الدول الأعضاء، سيبدون نفس القدر من الدعم. ومهما كانت الأسلحة الكيميائية مروعة، لا يمكننا أن ننسى أن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ سوري قد قتلوا بالأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الثقيلة المستخدمة في مناطق مأهولة بالسكان. فليس من حل عسكري للأزمة في سورية. والأزمة هناك لا يمكن حلها إلا عن طريق التسوية السياسية.

أما المسألة الرابعة التي أود مناقشتها فهي الحاجة إلى استمرار توفير الموارد للهيكل القانوني الدولي من أجل نزع السلاح. وكان من أحد الملامح البارزة في العام الماضي بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ويمكن للمعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة التحقق من الاتجار غير المشروع بالأسلحة التي تتدفق من عمليات النقل غير المأذون به، والسرقة والتحويل. ويبين دخول المعاهدة حيز النفاذ أنه يمكن للمجتمع الدولي تحقيق النتائج عندما يكون متحدا. ومع ذلك، ما هذه سوى الخطوة الأولى. ولن يمكن التحقق من الإمكانات الكاملة للمعاهدة إلا عندما تنفذ تماما وفي جميع أنحاء العالم. وأدعو الدول التي بلغ

عددها أكثر من ٤٠ وأيدت أو وقعت على المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، ولكن لم تصدق عليها، إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة. والأمين العام والأمم المتحدة مستعدان للمساعدة بأي طريقة ممكنة، بالتعاون الوثيق مع أمانة المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، التي أنشأتها للتو الدول الأطراف. وبالمثل، أحث جميع الدول الأطراف على المساعدة في المساهمة في بناء القدرات اللازمة لتمكين المعاهدة من تحقيق إمكاناتها الكاملة.

والمعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة هي أحد الأمثلة على الحالات حيث يكون دخول الاتفاقية حيز النفاذ ما هو إلا البداية فحسب. ومسؤوليات الدول لا تنتهي بمجرد التفاوض على المعاهدة واعتمادها. إن معاهدات ومؤسسات نزع السلاح تتطلب اهتماما وموارد مستمرة. واستميحكم عذرا في هذا المقام إن كنت فظا، ولكن عليّ من خلال هذه اللجنة واجب بأن أذكر الدول الأعضاء والدول الأطراف بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات المالية، في إطار المعاهدات التي هي طرف فيها. إن أي تكاليف لم تسدد بعد تسددها وتلتزم بها في الواقع الأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء بشكل جماعي، يمكن أن تؤثر على كفاءة وحدات دعم تنفيذ المعاهدات والمهام السكرتارية لها. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو، كانت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، مدينة بحوالي ٠٠٠ ٢٠٠ دولار؛ وكانت الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر مدينة للأمانة العامة بأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، ومرة أخرى لقاء تقديم الخدمات للمؤتمرات؛ أما الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة فقد كانت مدينة بحوالي ٠٠٠ ٥٠٠ دولار؛ والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بنحو ٠٠٠ ٦٠٠ دولار. وتلك مجرد بضعة أمثلة.

وينطبق الشيء نفسه على معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وأنا شخصيا أعلم مقدار اهتمام اللجنة بالمعهد واستقلاله وقدرته على العمل بفعالية لمساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع مسائل نزع السلاح في وظيفته المميزة المتمثلة في كونه المزود الوسيط أو الثانوي للمساعدة المقدمة إلى الدول في معالجة المسائل الحساسة. ولكن المعهد يعاني من أزمة مالية خطيرة جدا، كما أنه يحتاج إلى الدعم من اللجنة الأولى.

على الرغم من أن مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سيشارك مع اللجنة الأولى في خطة تمكننا من تعزيز وضعه المالي، أذكر اللجنة اليوم بأن المعهد يحتاج إلى دعمها الكامل حتى يتسنى للجنة الخامسة النظر في الكيفية التي يمكن بها تعزيز دعم ميزانيته العادية. إن ذلك الدعم، اليوم، في نفس المستوى تقريبا الذي كان عليه قبل ٢٠ عاما، وذلك يعني أنه لم يزد دعم الميزانية العادية خلال تلك الفترة على الإطلاق. وفي عصر اتسم بقيود على ميزانيات جميع الحكومات تقريبا، لن نجد أي مانح مستعد للتبرع بمد المعهد بمشروع مساهمة. ولذلك فهو يتطلب اهتمام اللجنة المستمر بوضعه المالي.

إن أمام اللجنة الأولى الكثير من العمل لتنجزه. وأشجع الجميع على ممارسة أقصى قدر من المرونة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا البالغة الأهمية، بما في ذلك المسائل الإجرائية المتصلة بتنظيم حلقات المناقشة. وآمل أن تتخذ قراراتها بروح جماعية الهدف والإرادة العملية. وأتمنى كل التوفيق لكامل اللجنة في مداولاتها، وأتطلع إلى مواصلة العمل مع الجميع هنا في الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي على بيانه.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود للإدلاء ببياناتها، أذكرها بأن الفترة الزمنية المحددة هي ١٠ دقائق للوفود التي تتكلم بصفتها الوطنية، و ١٥ دقيقة لمن يتكلم باسم عدة وفود. ولمساعدة المتكلمين في هذا الصدد، مع تفهم الأعضاء، سوف نستخدم آلية توقيت ستبدأ بموجبها الحلقة الحمراء حول

ميكروفون المتكلم في إصدار وميض عندما نصل إلى هذا الحد الزمني. وحسب الاقتضاء، سأذكر المتكلمين بكل احترام باختتام البيانات لمصلحتنا الجماعية.

وكما ورد في جلسة الأمس التنظيمية، أشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على تقديم نسخة موجزة وتقديم البيان الكامل لينشر على موقع اللجنة الأولى QuickFirst. كما أشجع المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة للسماح بترجمة فورية وافية.

وأذكر الوفود كذلك بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستغلق غدا، الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. ولذا نشجع جميع الوفود، التي تعتزم أخذ الكلمة أثناء المناقشة العامة و لم تسجل أسماءها بعد في القائمة، على القيام بذلك قبل ذلك الموعد النهائي.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أحث الوفود على تقديم أسماء أعضائها إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن من أجل إدراجها في القائمة الرسمية للمشاركين التي ستصدر قريبا. والموعد النهائي لتقديم تلك المعلومات هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وسيتم إدراج أسماء المشاركين التي تقدم بعد هذا الموعد النهائي في ملحق يصدر بعد اختتام أعمال اللجنة.

ونذكر الوفود أيضا بأن إدارة شؤون الإعلام ستصدر نشرات صحفية توفر تغطية يومية لإجراءاتنا التي ستنشر في الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد بضع ساعات من كل جلسة.

بنود جدول الأعمال ٨٨ إلى ١٠٥

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

السيد فاشر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وأهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأؤكد لكم تعاون حركة عدم الانحياز الكامل.

وتعيد حركة عدم الانحياز تأكيد موقفها بشأن كامل مجموعة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمرها الوزاري السابع عشر، الذي عقد في الجزائر العاصمة في أيار/مايو ٢٠١٤. وفي ذلك السياق، أسلط الضوء على آراء الحركة بشأن بعض المسائل الهامة.

وتؤكد الحركة من جديد مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، وهو الأولوية العليا، ويظل يساورها قلق بالغ إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وما زالت حالة نزع السلاح النووي تتسم بالجمود. و لم تحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم في القضاء على تلك الأسلحة، و لم تقلل من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية. ويقوم بعضها بتحديث ترساناته النووية ويخطط لبحوث بشأن رؤوس حربية نووية جديدة، أو أعلن عن عزمه تطوير وسائل إيصال جديد للأسلحة النووية. وتشعر الحركة بقلق عميق إزاء هذه الحالة المزرية.

لقد انتظر المجتمع الدولي أكثر مما يجب لرؤية هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية يتحقق. وأصبح من الواضح أن نهج الدول الحائزة للأسلحة النووية، القائم على ما يسمى بنهج التدريجي، قد أخفق في إحراز أي تقدم ملموس أو منتظم نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. ولا يمكننا أن نسمح بأخذ التقدم في نزع السلاح النووي رهينة لإحراز تقدم بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية أو تصورات لمفاهيم الاستقرار الاستراتيجي. وقد حان الوقت لاتخاذ نهج جديد وشامل.

وتؤكد الحركة على أهمية القرار ٥٨/٦٩ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، الذي يضع خطوطا عريضة لتحديد

مسار واقعي من أجل تحقيق نزع للسلاح النووي. وفي هذا السياق، فإن الحركة على ثقة بأن التنفيذ الكامل للقرار، ولا سيما من خلال بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ترمي إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، يمكن أن يكفل إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي. وهنا، تشير حركة عدم الانحياز إلى قرار الجمعية العامة بعقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، ونشدد على الحاجة إلى الإعداد المبكر والمناسب من أجل ضمان نجاح المؤتمر. وقد رحبت الحركة بالجلسة العامة الثانية للجمعية العامة (انظر A/68/PV.60) للاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يكرس لتعزيز هذا الهدف.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا قلقها البالغ إزاء التهديد الهائل للسلام الذي يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية، فضلا عن المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، التي تضع مبررات لاستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا يمكن تبرير هذه المذاهب على أي أساس. وتعيد الحركة مرة أخرى تأكيد دعوتها للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء التام بالتزاماتها القانونية والتزامها القاطع بالقضاء على أسلحتها النووية من دون مزيد من التأخير، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا. وكذلك ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التخلي فورا عن أي خطط للاستمرار في تحديث وتحسين وتجديد أو تمديد حياة أسلحتها النووية والمرافق المتصلة بها.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على حاجتنا الملحة، على سبيل الأولوية، إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا يرمي إلى الحماية الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف، ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والتي تبقى الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونحن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه على الرغم من طلبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ أمد بعيد لمثل هذه الضمانات الملزمة قانونا، لم يتحقق أي تقدم ملموس.

وتؤكد الحركة أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية وتعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتركيز المتزايد على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، بما في ذلك في المؤتمرات الثلاثة في أوسلو ونايايريت وفيينا. وتبين المشاركة الواسعة في تلك المؤتمرات أن النتائج الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية هي شاغل أساسي وعالمي.

ويساور الحركة قلق عميق إزاء الموت الفوري والعشوائي والواسع النطاق والدمار الذي يمكن أن يسببه تفجير أي سلاح نووي، إلى جانب نتائجه الكارثية الطويلة الأجل على صحة الإنسان والبيئة وغيرها من الموارد الاقتصادية الحيوية التي تعرض، بالتالي، حياة الأجيال الحالية والمقبلة للخطر.

وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على ضرورة أن تتقيد جميع الدول في كل الأوقات بأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأي استخدام للأسلحة النووية يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية.

كما تؤكد المجموعة من جديد على أنّ الإزالة التامة للأسلحة النووية وكفالة عدم إنتاجها مرة أخرى تمثلان الضمانة الوحيدة ضد العواقب الإنسانية المأساوية الناجمة عن استخدامها. وعلاوة على ذلك، تدعو الحركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التخفيض فوراً من مستوى الاستعداد التشغيلي للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال

إلغاء توجيهها وإنهاء حالة الاستنفار بشكل تام، تفاديًا لمخاطر الاستخدام غير المقصود والعرضي لهذه الأسلحة.

وتؤكد الحركة مجددا على مواقفها المبدئية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران يعزز كل منهما الآخر، وهما ضروريان لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويستمد عدم الانتشار شرعيته من الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في نزع السلاح النووي. إن السعي إلى تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية وحده وتجاهل التزامات نزع السلاح النووي أمر غير مستدام ويؤدي إلى نتائج عكسية. وتؤكد الحركة على أن الشواغل المتصلة بالانتشار يمكن معالجتها على أفضل وجه من خلال اتفاقات عالمية وشاملة ومتعددة الأطراف وغير تمييزية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

وترحب دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدة بصفتها الدولة الـ ١٩١ الطرف في المعاهدة. وتعرب عن أسفها لفشل المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية، على الرغم من الجهود التي تبذلها وفود حركة عدم الانحياز. وينبغي أن يكون هذا الفشل حافزا للعمل بهمة أكبر من أجل تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

وإذ تشير دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى المعارضة من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في الجلسة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، فإنها تعرب عن خيبة أملها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء، بشأن التدابير الجديدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، نتيجة لهذه المعارضة. وهذا قد يقوض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برمته. وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على المسؤولية الخاصة للدول الراعية لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط عن تنفيذ ذلك القرار. ويساور الحركة القلق إزاء أن استمرار عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، خلافا للقرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة، يقوض فعالية ومصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الدقيق بين ركائزها الثلاث، مع الأخذ في الاعتبار أن تمديد المعاهدة، المتفق عليه في مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥، إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ولا يستوجب الحق في امتلاك الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

غير أن الحركة تعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي ألا تقوض سياسات عدم الانتشار حق الدول غير القابل للتصرف، في اقتناء المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، أو تصديرها أو استيرادها أو الحصول عليها. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير أبحاث الطاقة النووية وفي إنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة. وتؤكد الحركة مجددا أن لكل دولة حقا سياديا في تحديد سياساتها الوطنية للطاقة. وتشدد الحركة على وجوب صدور أي قرار بشأن النهج متعددة الأطراف بتوافق الآراء، دون المساس بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة.

وترحب الحركة بالاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية، ومجموعة ٣+٣، مما أدى إلى وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وتؤكد الحركة على أن هذا الاتفاق قد بين مرة أخرى أن الحوار والدبلوماسية هما الوسيلتان الأنسب لحل هذه المسائل، وهو ما تدعو إليه الحركة على الدوام.

وترفض الحركة بشدة أي حدود وقيود تفرض على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وتدعو إلى إلغائها فورا، بما يتفق مع أحكام المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة على ضرورة ألا يخضع التعاون والمساعدة التقنيين اللذين تقدمهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء من المواد والمعدات التكنولوجيا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لأية شروط لا تتفق مع أحكام نظامها الأساسي.

وتؤكد الحركة مجدداً حرمة الأنشطة النووية السلمية وأن أي هجوم أو التهديد بالهجوم على المنشآت النووية السلمية، سواء كانت في طور التشغيل أو تحت الإنشاء، يشكِّل تهديداً خطيراً للبشر والبيئة، وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقر الحركة بأن المسؤولية الأساسية عن السلامة النووية تقع على الدول منفردة. وتسلم الحركة كذلك بأن مسؤولية الأمن النووي داخل أي دولة تقع على عاتق تلك الدولة. وأي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف في مجال الأمن النووي ينبغي أن تُتبع في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشدد الحركة على ضرورة عدم استخدام التدابير والمبادرات الرامية إلى تدعيم السلامة والأمن النوويين كذريعة لخرق أو رفض أو تقييد الحق الثابت للدول النامية في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بدون تمييز.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن اعتقادها بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي أنشئت بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، فضلاً عن وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية يعتبر بمثابة خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وتؤكد مجدداً على أنه من الجوهري في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات غير مشروطة لجميع بلدان المنطقة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتطالب الحركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتصديق على البروتوكولات المتصلة بجميع المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية لا تتمشى مع الغرض والمقصد من هذه المعاهدات، وأن تحترم وضع إزالة الأسلحة النووية من هذه المناطق.

وتؤيد الحركة بشدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبانتظار إنشاء هذه المنطقة، تطالب الحركة عدم الانحياز إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تعلن عن نيتها للانضمام، بالتخلي عن أي حيازة للأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دونما شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية فورا. وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء امتلاك إسرائيل القدرة النووية، وهو ما يشكِّل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين ترسانات نووية. كما تدعو الحركة إلى الحظر الكلي والكامل على نقل كل ما يتصل بالأنشطة النووية من المعدات والمعلومات والمواد والتسهيلات والموارد أو الأجهزة وتقديم المساعدة في المجالات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالنشاط النووي إلى إسرائيل.

وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، مجددا عن قلقها البالغ إزاء التأخير، الذي امتد على مدى عقدين، في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتحث الجهات المشاركة في تقديم مشروع القرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بالكامل ودون مزيد من التأخير.

وتعرب دول حركة عدم الانحياز الدول الأطراف في المعاهدة، عن أسفها العميق لعدم تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما ترفض بشدة العقبات التي زعم أنها حالت دون تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ وقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وهذا يتعارض مع نص وروح قرار عام ١٩٩٥، الذي يشكل المرجعية لإنشاء هذه المنطقة.

كما أنه ينتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠.

كذلك تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية تحقيق الانضمام عالميا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها، ضمن جملة أمور، أن تساهم في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر الحركة القول إنه إذا أريد لأهداف المعاهدة أن تتحقق تماما، فمن الضروري لجميع الدول الموقّعة أن تواصل الالتزام بنزع السلاح النووي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، ترحب حركة عدم الانحياز بتصديق أنغولا مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة تلاحظ مع الارتياح العمل الفعال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها المعاهدة المتعددة الأطراف الوحيدة الشاملة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتوفر نظاما للتحقق، وتشجّع على استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وهي تدعو جميع الدول المعنية الأطراف فيها التي تحوز هذه الأسلحة إلى التأكد من تدمير أسلحتها الكيميائية المتبقية تدميرا كاملا ضمن المهلة النهائية الممدّدة. وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية، دون أي تمييز أو تقييد. وإنها تعلّق في هذا الصدد أهمية كبيرة على اعتماد خطة عمل بشأن المادة الحادية عشرة المعنية بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، بغية التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام المادة الحادية عشرة.

وتعتبر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن الاتفاقية تمثل عنصرا هاما في البنية القانونية الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. وهي تدرك أن عدم وجود نظام للتحقق لا يزال يشكل تحديا لفعالية الاتفاقية. وإنها تدعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف بغية إبرام بروتوكول غير تمييزي وملزم قانونا يتناول جميع مواد الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة، بهدف تعزيز الاتفاقية على نحو مستدام، بما في ذلك عن طريق تدابير التحقق. وتحث الطرف الذي يرفض المفاوضات على إعادة النظر في سياسته. وهي تؤكد كذلك على الحاجة إلى العمل دوليا بلا قيود لأجل تعزيز التعاون وتوفير المساعدة والقيام بتبادلات في مجال التكسينات، ومعدات العوامل البيولوجية، وتكنولوجيا الأغراض السلمية دون أي تمييز، وفقا للاتفاقية. وتتطلع دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سيعقد في عام ٢٠١٦.

وفي إطار القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٧٧ (٢٠١١)، التي اتخذها مجلس الأمن في المجالات التي تشملها المعاهدات المتعددة الأطراف

المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تشدد حركة عدم الانحياز على الحاجة إلى التأكد من أن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن لا يقوّض ميثاق الأمم المتحدة، أو المعاهدات القائمة المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، أو المنظمات الدولية التي أنشئت في هذا الصدد، أو دور الجمعية العامة. وتحذّر حركة عدم الانحياز من مغبة استمرار مجلس الأمن في ممارسة استخدام سلطته لتحديد المتطلبات التشريعية للدول الأعضاء في تنفيذ قراراته. وفي هذا الصدد، تشدد الحركة على أن مسألة الحصول على أسلحة دمار شامل من قبل جهات فاعلة غير حكومية ينبغي أن تواجهها الجمعية العامة بطريقة شاملة، مع مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تؤكد الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها، وفي أجزائها ومكوناتها بغية الدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها إزاء التدابير القسرية الانفرادية، وتشدد على أنه ينبغي عدم وضع أي قيود لا داعي لها على نقل هذه الأسلحة.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بقلق عميق إزاء مجموعة واسعة من العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها على نحو غير مشروع. وتدعو حركة عدم الانحياز جميع الدول، لا سيما الدول الكبرى المنتجة، إلى كفالة أن تقتصر إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مجرد الحكومات أو الكيانات المأذون لها على النحو الواجب. وتؤكد حركة عدم الانحياز أيضا على ضرورة التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وللصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعوّل عليها،

وتشدد في هذا الصدد على الأهمية الرئيسية للتعاون والمساعدة الدوليين.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أهمية خفض النفقات العسكرية من جانب البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة، وفقا لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وتحث تلك البلدان على تخصيص هذه الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وبخاصة في مجال مكافحة الفقر. وفي سياق المناقشة المواضيعية، سوف تعمد حركة عدم الانحياز إلى المزيد من التفصيل في مسائل أخرى تتعلق بالأسلحة التقليدية.

ولا تزال حركة عدم الانحياز قلقة إزاء التطورات المتعلقة بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح الفضاء الخارجي وعسكرته، وتكرر الدعوة إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام صك ملزم قانونا لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، الأمر الذي ما فتئ يشكل أولوية عالمية. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجددا أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكونا للأغراض السلمية فحسب ولصالح جميع الدول، بصرف النظر عن درجة تنميتها الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد موقفها بأن أي مدونة لقواعد السلوك تجاه أنشطة الفضاء الخارجي ينبغي أن تتسق مع ولاية جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وينبغي أن تكون شاملة وشفافة وقائمة على توافق الآراء في مفاوضات متعددة الأطراف ضمن إطار الأمم المتحدة، استنادا إلى ولاية مناسبة ولا لبس فيها، دون مواعيد زمنية محددة، ومع مراعاة مصالح جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، بغية التوصل إلى نتيجة متوازنة تلبي احتياجات جميع المشاركين فيها وشواغلهم.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى اتباع نهج عالمي وشامل وغير تمييزي داخل الأمم المتحدة حيال مسألة القذائف. وأي مبادرة بشأن هذا الموضوع ينبغي أن تراعي الشواغل الأمنية لجميع الدول، وحقها في الاستعمال السلمي لتكنولوجيات الفضاء.

ونظرا لأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكنه أن يعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، فإن التصدي لهذه التحديات الأمنية الناشئة والحد من خطرها أمران ضروريان. وينبغي أن يوضع في الأمم المتحدة إطار قانوني لمعالجة هذه المسائل بمشاركة فعالة من جميع الدول وبالتساوي بينها.

وتلاحظ الحركة مع القلق حالات الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية، على حساب الدول الأعضاء في الحركة، وتعرب عن رفضها الشديد لتلك الانتهاكات. وتشدد الحركة على أهمية التأكّد من أن يتوافق استخدام هذه التكنولوجيات تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ولا سيما مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأن يتوافق مع قواعد التعايش السلمي بين الدول، وهي القواعد المعترف بها دوليا.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى الشفافية والتطبيق الصارم لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، بما في ذلك أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وتؤكد الحركة أيضا أهمية الشفافية والانفتاح في عمل هذه الأفرقة.

وإذ تعرب الحركة عن قلقها العميق تجاه استمرار انعدام التمثيل الكافي لبلدان حركة عدم الانحياز في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، فإن الحركة تطلب إلى الأمين العام والممثل السامي اتخاذ خطوات تكفل التمثيل المتوازن والعادل في المكتب.

وترى حركة عدم الانحياز أن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل تثير عددا من المسائل الأخلاقية، والقانونية، والمعنوية، والتقنية، والمسائل ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين، التي ينبغي تداولها ودرسها جيدا في سياق مطابقتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ترحب دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية بالاجتماع غير الرسمي لخبراء هذه الاتفاقية حول منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، الذي انعقد في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٧ نيسان/أبريل، وتدعم استمرار المداولات حول هذه المسألة على أساس ولاية متفق عليها. وترحب دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية بانضمام الجزائر وفلسطين إلى الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

ولا تزال حركة عدم الانحياز قلقة إزاء استمرار تلاشي تعددية الأطراف في ميدان تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح. والحركة عازمة على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذه المجالات، وباعتبارها النهج المستدام الوحيد لمعالجة هذه المسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد الحركة مجدداً على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، وتكرر دعوتها المؤتمر للتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير، مع الأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة من جديد أهمية المبدأ الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في أنه:

> ”وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على امتيازات دون سواها.“ (A/S-10/2، الفقرة ٢٩)

ومن أجل إعطاء زخم جديد لجهود نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، تدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى بدء المفاوضات على نحو عاجل في مؤتمر نزع السلاح بقصد التوصل مبكراً إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها على النحو الذي يدعو إليه القرار ٥٨/٦٩، الذي قدّمته الحركة. وتؤيد حركة عدم الانحياز ورقة العمل المقدمة من إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ بشأن البند المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، الوارد في الوثيقة CD/2032.

إن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هو هدف مشترك. وقد أصدرت هذه الآلية معاهدات ومبادئ توجيهية تاريخية استناداً إلى نظامها الداخلي الحالي وأساليب عملها. وتعتقد الحركة أن الصعوبة الرئيسية تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول لتحقيق التقدم المحرز، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

وفي حين ترحب بالجهود المضطلع بها خلال دورة عام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمله، عملاً بالمقرر CD/2022 لإعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي لمؤتمر نزع السلاح، فإن حركة عدم الانحياز تحيط علما بمداولات الفريق العامل غير الرسمي في اجتماعاته خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥. وتحيط حركة عدم الانحياز علماً أيضاً بالمناقشات المنظمة غير الرسمية التي أجريت خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥ بشأن بنود جدول أعماله، وفقاً للجدول الزمني للأنشطة الوارد في الوثيقة CD/2021. وتشجع الحركة جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لكي يؤدي مؤتمر نزع السلاح الولاية التفاوضية المنوطة به.

وتقف حركة عدم الانحياز، من جانبها، على أهبة الاستعداد للانخراط بشكل بنّاء في النهوض بالمسائل المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بنزع السلاح والطرق والسبل الكفيلة بتعزيز آلية نزع السلاح. وتؤكد الحركة مجدداً على أن دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح تظل أنسب محفل لتعزيز الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتؤكد الحركة على أن ممارسة الإرادة السياسية من جانب جميع الدول أمر ضروري لتحقيق نتائج ملموسة. وهي واثقة من أن اللجنة الأولى، بالشجاعة السياسية والعمل معاً بصورة تعاونية، يمكنها أن تسهم بشكل ملموس في بناء عالم أكثر أمناً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكّر الوفود بأن تقصر كلماتها على ١٠ دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية و ١٥ دقيقة عند التكلم باسم المجموعات.

السيد تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، وبلدي ميانمار.

وتهنّئكم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. كما تهنئ الرابطة السيد كيم وون – سو على توليه منصب الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح. وتحيي الرابطة أيضاً السيدة أنجيلا كين على تفانيها في شؤون نزع السلاح خلال فترة ولايتها بصفة الممثلة السامية.

وتؤيد الرابطة البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

نجتمع هنا في وقت تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السبعين لإنشائها، بما يتيح لنا الفرصة لتجديد التزامنا بدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويأتي اجتماعنا تالياً لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ويمثل هذا العام أيضاً معلماً هاماً في عملية التكامل لجنوب شرق آسيا. ستُنشئ الدول الـ ١٠ الأعضاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول نهاية عام ٢٠١٥، والتي ستسهم بشكل إيجابي في صون السلام والأمن الإقليميين.

إن السلام والأمن الدوليين مطلبان أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أصبح تعزيز جهودنا الجماعية الرامي إلى تشكيل مستقبل آمن أمراً أكثر أهمية. ومع أن الأمم المتحدة قد أسهمت إسهاماً كبيراً في صون السلم والأمن في العالم، فإن عدد النزاعات الإقليمية وأعمال العنف الشنيعة التي يرتكبها الإرهابيون والجماعات المتطرفة آخذ في الارتفاع. وتشكل أعمالهم اللاإنسانية تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى كفالة ألا تحصل الجماعات المتطرفة والإرهابيون على الأسلحة النووية ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بتصنيعها.

وتكرر الرابطة أن نزع السلاح النووي كان دائماً ولا يزال أولويتنا القصوى. وبعد ٤٥ عاماً من جهودنا الجماعية نحو تحقيق هذا الهدف، لا يزال المخزون العالمي من الأسلحة النووية مرتفعاً بشكل مفزع. ولذلك نرحب بالجهود التي بذلتها مؤخراً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتركيز الضوء مرة أخرى على نزع السلاح النووي.

وتتشاطر الرابطة التطلع إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترحب الرابطة بجلسة الجمعية العامة المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد عملت الجلسة على التوعية بشأن السبب الذي يجعل البدء بإزالة الأسلحة النووية أمراً مهماً وعاجلاً.

ونأسف أسفاً عميقاً لأن احتمالات الإزالة الكاملة للأسلحة النووية لا تزال قاتمة، بعد ما يقرب من عقدين من الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وندعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن ينشئ، في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية العليا، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

وتؤكد الرابطة مجدداً التزامها بمبادئ وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال ذات صلة، على الرغم من فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية. وعلى الرغم من عدم إمكان التوصل إلى اتفاق في هذا العام وأن المناقشات الأولية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية لم ترق إلى مستوى طموحاتنا الجماعية بشأن هذه المسألة، ما زالت هناك استنتاجات وتوصيات صالحة تتعلق بإجراءات المتابعة الأخرى من الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وهي تشمل خطة العمل المكونة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي، الأمر الذي لا يزال قائماً والذي لا يزال يتطلب التنفيذ الكامل والفعال.

وتؤيد الرابطة المناقشات الفنية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، التي تهدف إلى توفير الفهم الشامل للآثار المدمرة للأسلحة النووية على الإنسان والبيئة على حد سواء.

ونتفق مع الأمين العام في أن هناك اهتماماً متزايداً بفهم العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح عقد المؤتمرات عن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في أوسلو ونايايريت وفيينا، ونرحب بإقرار ١١٩ دولة للتعهد الإنساني. ونرحب أيضاً باجتماع المائدة المستديرة الإقليمي بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وآفاق التوصل إلى معاهدة بشأن حظر تلك

الأسلحة، الذي عقد في بانكوك في آذار/مارس ٢٠١٥. لقد حان الوقت للبدء في إجراء مناقشة جادة لمعالجة الثغرات الموجودة في النظام القانوني الذي يحكم الأسلحة النووية. وبينما نجري مداولات بشكل جماعي بشأن الخطوات المقبلة للمضي قدما بشأن هذه المسألة بطريقة شفافة وشاملة، فإننا نحث جميع الدول الأطراف على التمسّك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعرب الرابطة عن اعتقادها بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، فضلاً عن وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، تُسهم بشكل كبير في تعزيز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين العالميين. ونرحب بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا في نيويورك في ٢٤ نيسان/أبريل، برئاسة إندونيسيا. وفي حين تؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دوراً هاماً في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ينبغي ألا تكون بديلاً عن الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية.

وتشدد الرابطة على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أينما انتفى وجود هذه الأسلحة، ولا سيما في الشرق الأوسط، وتُعرب عن دعمنا المستمر لعقد المؤتمر، في أقرب وقت ممكن، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونؤكد أيضاً على أن من الضروري للدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم ضمانات غير مشروطة ضد استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية إلى جميع الدول في تلك المناطق.

تؤدي الرابطة دوراً محورياً في صون السلم والاستقرار في المنطقة وتعزيزهما، مما يسهم في السلم والأمن الدوليين. ونشدد على أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح للحفاظ على السلام والأمن والازدهار في المنطقة. ونؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المكرس في ميثاق الرابطة. كما نؤكد من جديد التزامنا بالتقيد بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، بما في ذلك من خلال خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (٢٠١٣-٢٠١٧)، التي اعتمدها وزراء خارجية الرابطة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، تأمل الرابطة في أن تكثف الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل حل جميع المسائل المعلّقة وفقاً لأهداف المعاهدة ومبادئها المتعلقة بالتوقيع والتصديق على بروتوكول تلك المعاهدة.

وترى الرابطة أن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية توفر فوائد هائلة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وسوف تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد الرابطة مجدداً الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، ولا سيما في سبيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن جانبنا، عززت الرابطة التعاون بيننا للتأكد من الالتزام بمعايير عالية من الضمانات وتدابير السلامة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، أنشئت شبكة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية، في عام ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، ما برحت الشبكة منصّةً لتبادل أفضل الممارسات وتبادل وجهات النظر بشأن السلامة والأمان والضمانات

في استخدام الطاقة النووية بين الهيئات التنظيمية النووية أو السلطات المعنية في المنطقة.

وتعترف الرابطة أيضاً بالدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، والأمان النووي والضمانات. ونواصل استكشاف سبل لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الرابطة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترحب الرابطة بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية وحكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث +٣ في فيينا في ١٤ تموز/يوليه، فضلاً عن اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أقرّ خطة العمل، في ٢٠ تموز/يوليه. وترى الرابطة أن الاتفاق سيسهم في التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية الإيرانية، وبالتالي في السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه التنفيذ الكامل للاتفاق ونشجع جميع الدول الأعضاء على الإسهام إيجابياً في تحقيق هذا الهدف.

وتعيد الدول الأعضاء في الرابطة التأكيد على أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ونؤكد من جديد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي بالوسائل السلمية، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية للاستئناف المبكر للمحادثات السداسية الأطراف ومواصلة الحوار بين الكوريتين، الأمر الذي يمهد الطريق نحو إعلان شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه بالوسائل السلمية، فضلاً عن توحيد الكوريتين.

وتدعو الرابطة إلى النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعلق أهمية كبيرة على تحقيق عالمية المعاهدة. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر ضروري لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. علينا التزاممشترك كأعضاء في المجتمع الدولي ببلوغ هذا الهدف.

وتتشاطر الرابطة الرغبة في تعزيز السلامة والأمن وتحقيق استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، وأيضاً كفالة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولصالح جميع الدول، أياً كانت درجة نمائها الاقتصادي أو العلمي أو الاجتماعي. إن عقد حلقة عمل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أمن الفضاء في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ قد أسهم في تعزيز الحوار والتفاهم بشأن قضايا الفضاء الخارجي.

وتؤيد الرابطة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، للحد من انتشار هذه الأسلحة الفتاكة التي ما زالت تودي بحياة الكثيرين. ومع ذلك، فإننا نكرر التأكيد على أهمية حق وسلطة كل دولة ذات سيادة في استعمال الأسلحة التقليدية، بشكل متناسب، من أجل حماية أمنها الداخلي وسلامتها الإقليمية.

وتحيط الرابطة علماً ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، بالإضافة إلى ما خلص إليه المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في كانكون بالمكسيك في آب/أغسطس. وتحيط الرابطة علما بإنشاء الأمانة العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة في جنيف، وتتطلع إلى التطورات الإيجابية التي تعزز الأهداف والمقاصد المتوخاة في المعاهدة.

وتحيط الرابطة أيضا علما مع الارتياح بالتقدم المحرز صوب تفعيل مركز الرابطة الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يعمل بمثابة مركز تميز إقليمي في معالجة الجوانب الإنسانية لمخلفات الحرب من المتفجرات، وترحب بنجاح عقد الحلقة الدراسية الإقليمية الثانية بشأن إنشاء مركز

الرابطة الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام في سيبيم ريب في آب/أغسطس ٢٠١٥.

وتحيط الرابطة أيضاً علماً بالمؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في دوبروفنيك بكرواتيا.

وتدعو الرابطة الدول الأعضاء أيضاً إلى مواصلة تقديم الدعم للقرارين السنويين المعنونين على التوالي ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها“ المقدم من ماليزيا، و ”نزع السلاح النووي“ الذي قدمته ميانمار. ويؤكد كلا القرارين على الأولوية والأهمية المعلقتين على نزع السلاح النووي من الدول الأعضاء في الرابطة.

وفي الختام، تشدد الرابطة على الحاجة إلى مضاعفة جهودنا للتوصل إلى هدف نزع السلاح العام والكامل، مع إيلاء اهتمام خاص وعاجل بالهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيد ساوير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة باسم بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا.

إننا نؤيد بيان الاتحاد الأوروبي، الذي سيتم الإدلاء به في وقت لاحق اليوم، وأود أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم، سيدي، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة، على توليكما مهامكما.

إن مجموعة بلدان الشمال، تعتبر سيادة القانون مبدأ توجيهيا في الشؤون الدولية، بما في ذلك في مجال الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ويتعين على المجتمع الدولي إيجاد السبل الكفيلة بزيادة الشفافية وبناء الثقة، لوضع الأساس لاتخاذ المزيد من التدابير.

وتتفق مجموعة بلدان الشمال مع المنظور الإنساني في المناقشة المتعلقة بالأسلحة النووية. وتشهد الذكريات المروعة لهيروشيما وناغازاكي قبل ٧٠ عاما، على الآثار الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. ونتطلع إلى مواصلة الحوار من أجل المضي قدما بهذه المسألة.

إننا نؤيد إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ومبدأ نزع السلاح الفعال. ومن الضروري انخراط الدول الحائزة للأسلحة النووية في العمليات الأحادية والثنائية والمعدودة الأطراف والمتعددة الأطراف لتخليص العالم من الأسلحة النووية. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التفاوض، والانتهاء بشكل أكبر وأعمق من إجراء تخفيضات لترساناتها النووية، مع إيلاء الاعتبار الواجب أيضا إلى نزع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

ويؤسفنا عدم تمكن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ من الاتفاق على وثيقة ختامية. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل ركيزة أساسية للأمن الدولي، ونحث جميع الدول على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. ولدينا مسؤولية مشتركة خلال الدورة الحالية السبعين للجنة الأولى، للعمل بصورة بناءة على تعزيز المبادرات التي يمكن أن يكون لها تأثير في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت.

ويؤسفنا عدم انعقاد المؤتمر المعني بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، يظل هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، أمرا حيويا أكثر من أي وقت مضى. وخلال دورة الاستعراض الماضية، تم افتتاح قناة للحوار الإقليمي من خلال الجهود التي بذلها السفير جاكو لايافا، لمناقشة القضايا التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لأمن الشرق الأوسط. ونأمل أن يستمر الحوار.

يجب أن نعمل بشأن الآليات التي يمكن أن تحقق تقدما في مجال نزع السلاح النووي، بطريقة فعالة ومنتظمة وموجهة نحو تحقيق النتائج. ويعد من بين الخيارات المطروحة، إنشاء الجمعية العامة لفريق عامل المفتوح باب العضوية. وينبغي أن يكون هذا الفريق شاملا ومفتوحا أمام مشاركة جميع البلدان. ومن المهم بصفة خاصة لتلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية، الانخراط بشكل بناء في عمل الفريق.

إننا نواصل دعوة جميع الدول إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الشاملة، وخصوصا الثمانية بلدان الواجب تصديقها، حتى تدخل المعاهدة حيز التنفيذ. وينبغي إطلاق المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بدون تأخير. ويقدم تقرير فريق الخبراء الحكوميين مزيدا من الزخم لهذه المفاوضات.

ومن شأن إلغاء حالة التأهب فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة النووية التقليل من المخاطر، والإسهام في زيادة الثقة بين الدول، ويمكن أن يؤدي إلى نزع السلاح، وبالتالي، فإننا نحث جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، إلى خفض الاستعداد التشغيلي للأسلحة النووية.

وتعد الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي إسهاما في تحقيق تقدم حقيقي فيما يتعلق بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومثالا على العمل الملموس، الذي يمكن أن يبني القدرات والثقة، ويساعد على إرساء اللبنات التقنية لنزع السلاح النووي، والتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد كان مؤتمر قمة الأمن النووي، مهما للغاية في مجال تأمين المواد النووية والمشعة والحد منها والقضاء عليها. وقد جعل العالم أكثر أمنا، ومن المهم مواصلة هذا الجهد إلى ما بعد عام ٢٠١٦.

إننا نرحب بخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التوصل إليها مؤخرا بشأن البرنامج النووي الإيراني، والتي تعد إنجازا تاريخيا في مجال نزع السلاح العالمي. ونحن نتطلع إلى تنفيذ إيران السريع لكل التزاماتها فيما يتعلق بالاتفاق، ونتوقع انخراط إيران بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لحل جميع القضايا العالقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبعد العسكري المحتمل لبرنامجها، من أجل بناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الحصرية للبرنامج النووي الإيراني. إننا نشجع إيران أيضا على المضي قدما بسرعة بمسألة التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. ونقدم دعمنا الكامل للوكالة لتنفيذ عمليتي التحقق والرصد الضروريتين للالتزامات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، على النحو المبين في الاتفاق. كما نشجع البلدان على دعم عمل الوكالة في هذا الصدد، سياسيا وماليا.

إن البعثة الدولية التي كلفت بإزالة وتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السورية، لم يسبق لها مثيل. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إزالة ترسانة أسلحة الدمار الشامل لبلد من البلدان، بهذه الطريقة. ومجموعة بلدان الشمال فخورة بالإسهام لتحقيق هذه الغاية. إننا نشعر بقلق بالغ جراء استخدام الكلور كسلاح، فضلا عن الاستخدام المزعوم لغاز الخردل. ويتعارض أي استخدام للخردل الكبريتي، أو غيره من عوامل الحرب الكيميائية في الصراع، مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والقانون الإنساني العرفي. ونرحب بمواصلة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها في مجال تقصي الحقائق في هذا الصدد. ونرحب أيضا بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بشأن إنشاء آلية تحقيق مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لتحديد المسؤولية عن استخدام المواد الكيميائية كسلاح في سوريا. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع لجنة التحقيق. ونحث الدول غير الأطراف في الاتفاقية على أن تنضم وتصبح أعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأطراف التي لم تنفذ بعد الاتفاقية بالكامل، مدعوة إلى القيام بذلك.

وتمثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتجسد القواعد العالمية لمكافحة تطوير هذه الأسلحة واستخدامها. وفي إطار العملية المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي الثامن، فإننا نعتقد أنه يتعين على الدول الأطراف التركيز على المجالات التي يمكن التوصل إلى موقف موحد بشأنها، وعلى الخطوات العملية التي يمكن أن تعزز الاتفاقية بطريقة بناءة، بما في ذلك تحسين التنفيذ على المستوى الوطني، وتدابير بناء الثقة، وتقديم المساعدة والحماية، وإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، وتعميق التعاون بين الأوساط العلمية وتلك المعنية بنزع السلاح.

لقد شكل تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا تذكيرا قويا بالخطر الذي يمثله انتشار الأمراض المعدية. ويشكل برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي، جهدا مشتركا تبذله الدول والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني لتسريع وتيرة التقدم في اتجاه التوصل إلى عالم آمن وخال من الأمراض المعدية. ويهدف البرنامج إلى ضمان مواجهة أقوى للتهديدات البيولوجية، والتأهب بشكل أفضل، في حال وجود حالة طارئة صحية كبيرة.

إن مجموعة بلدان الشمال، تتعاون أيضا مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، من أجل استمرار عملية آلية التحقيق التابعة للأمين العام، بحيث يمكن التحقيق في أي مزاعم تتعلق باستخدام الأسلحة البيولوجية على وجه السرعة، كأساس لاتخاذ الإجراء المناسب.

وبعد سنوات من العمل الشاق، دخلت معاهدة تجارة الأسلحة أخيرا حيز النفاذ خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وترحب المجموعة بالنتائج الموضوعية للمؤتمر الأول للدول الأطراف. وهو يوفر أساسا متينا لنظام عمل المعاهدة. إن المعاهدة هي إنجاز كبير للمجتمع الدولي. وتتوخى وضع قواعد للتجارة المسؤولة في مجال الأسلحة التقليدية، وتقدم أكثر من ذلك بكثير. وتتمثل إحدى ميزاتها البارزة في إدخال مفهوم الأفعال الخطيرة للعنف الجنساني كعامل يتعين أخذه في الاعتبار عند النظر في تصدير الأسلحة. كما تتيح المعاهدة أيضا أداة جديدة للمجتمع الدولي من أجل التصدي للاتجار غير المنظم وغير المشروع بالأسلحة التقليدية، من خلال زيادة عدد البلدان التي تطبق ضوابط في هذا المجال. ومتاح لنا الآن تعميم المعاهدة وضمان التنفيذ الفعال لها.

إن معالجة سوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، والاتجار غير المشروع وغير المنظم بها، هو أمر بالغ الأهمية لتأمين الظروف اللازمة لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٠ (٢٠١٥). وهناك حاجة أيضا إلى المزيد من العمل في مجال نقل الأسلحة لنفس الغرض.

لقد تعرض استخدام الألغام المضادة للأفراد للوصم، وحققت إزالتها من المناطق التي زرعت فيها، وتدمير مخزوناتها تقدما كبيرا. وتسعى بلدان المجموعة إلى تطوير أساليب مبتكرة في الإجراءات المتعلقة بنزع الألغام في المجال الإنساني. ويجب أن تشكل مساعدة الضحايا جزءا من تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودمجها في الجهود الشاملة المبذولة في مجال الرعاية الصحية.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية، من خلال حظرها لتلك الأسلحة، قد نجحت في الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عنها. وندعو جميع الأطراف الفاعلة، إلى الكف عن هذا الاستخدام والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني. وتتيح خطة عمل دوبروفنيك للدول الأطراف في الاتفاقية، أدوات فعالة لتوجيه أعمالها على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ولا تزال مجموعة بلدان الشمال، ملتزمة بقوة باتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبروتوكولاتها. ويكتسي إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، والامتثال لأحكامها وبروتوكولاتها، مسألة ذات أهمية كبيرة. إن اتفاقية الأسلحة التقليدية هي منتدى يجمع الخبرات من مختلف المجالات، ويمكّننا من معالجة مجموعة واسعة من القضايا، الطويلة الأمد والناشئة حديثا على حد سواء. إننا نعتقد أنه يتعين على البشرية تحمل المسؤولية النهائية دائما، عند التعامل مع مسألتي الحياة والموت. ويقع علينا كدول، التزام بتقييم مشروعية الأسلحة الجديدة، ولذلك، فإننا نرحب بمواصلة مناقشة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وتعتقد المجموعة بأن ثمة حاجة إلى قواعد دولية لجعل أنشطة الفضاء، تجري بطريقة آمنة ومستدامة. ويمكن أن يتضمن ذلك مدونة سلوك دولية للأنشطة في الفضاء الخارجي ومبادرات أخرى، ذات طبيعة أكثر إلزاما. ونحن نتطلع إلى مناقشة هذه المسألة باستفاضة خلال مناقشاتنا.

كما تعتقد مجموعتنا بأنه من المهم والمناسب من حيث التوقيت، تحسين التوازن الجنساني في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن شأن مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في تحليل مسائل نزع السلاح وفي الوفود والمناقشات والقرارات أن تزيد من شرعية اتفاقات نزع السلاح وجودتها وفعاليتها. ولا توجد العديد من الحلول اليسيرة المنال في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، إلا أنه من المؤكد أن هذا الهدف هو أحدها.

لقد اضطلع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بدور فعال في مجال نزع السلاح فيما يخص إجراء البحوث وتقديم الخبرات. وقد دعمت المجموعة المعهد، بالأقوال والأفعال. ونحن نؤيد الجهود الرامية للتوصل إلى هيكل مستدام لتمويل المعهد.

إن المجموعة تهدف إلى تعزيز الفهم المشترك لتحديات اليوم في مجالات نزع السلاح والحد من الأسلحةوالانتشار، فضلا عن التدابير الملموسة للتصدي لتلك التحديات. ونؤكد ضرورة دعم وتعزيز سيادة القانون في الشؤون الدولية. ونسعى جاهدين للعمل على تحقيق أهداف الدورة السبعين للجنة الأولى.

السيد الشنفري (عمان): أود في البداية أن أتقدم إليكم باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة الأولى للدورة السبعين للجمعية العامة، وإننا على ثقة تامة بأنكم ستسهمون بما لديكم من قدرات وخبرات، في إنجاح أعمالها، ولا يفوتني في هذا الصدد الإعراب كذلك عن تهانينا لبقية أعضاء المكتب. كما أود في مستهل بياني الإعراب عن مساندة المجموعة العربية للبيان الذي ألقاه رئيس وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعيد المجموعة التأكيد على مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وتشدد على أن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم، لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مما يفرض تخليص البشرية من تلك الأسلحة، وتسخير الإمكانات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل تحقيق التنمية، وتؤكد المجموعة أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح، والأمن الدولي، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى تجديد وتنفيذ التزاماتها الفردية والجماعية، من خلال التعاون المتعدد الأطراف، وتؤكد إيمانها بدور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار، كما تعيد المجموعة التأكيد على محورية مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، واللجنة الأولى والجمعية العامة، كأطر متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، طبقا للولاية التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع

السلاح عام ١٩٧٨، وهي نفس الدورة التي أكدت على الأولوية القصوى لنزع الأسلحة النووية على المستوى العالمي.

وفي هذا الإطار، ترحب المجموعة العربية بتحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، كخطوة ملموسة في اتجاه تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية نهائيا. كما ندعو المجتمع الدولي إلى الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، مع ضرورة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي، في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، من أجل استعراض التقدم المحرز فيما يخص هذا الملف الحيوي، طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٣٢ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وستواصل المجموعة العربية إسهامها الإيجابي في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي، التي انخرطت فيها بالفعل، من خلال مشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، ومن خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به إسرائيل رغم كل المطالبات والقرارات الدولية في هذا الخصوص.

كما تعرب المجموعة عن القلق جراء استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وكذلك الخطوات الـ ١٣ الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠، حيث تتنصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية، من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية، وتعرب المجموعة العربية عن رفضها لاستمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي، بل وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية. وفي هذا الإطار، نؤكد على أن التخلص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكل الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة، وتدعو المجموعة إلى تحقيق عالمية معاهدة انتشار الأسلحة النووية، التي تعد الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وتحقيق الأمن الدولي، وتؤكد على احترام التوازن بين أركان معاهدة عدم الانتشار النووي، وهي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإصلاح الخلل الناتج عن تعمد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح، وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، كما تؤكد أن هذا الحق يجب أن يتسق تماما مع الالتزامات القانونية وفقا للاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير، وتلكؤ القوى النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، يضعنا أمام مسؤولياتنا لمضاعفة الجهود الجماعية بغية تسريع الخطى في اتجاه التخلص من الأسلحة النووية بشكل كامل.

تدعم الدول العربية ضرورة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه القرار العربي السنوي للجمعية العامة المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“. وفي هذا الصدد أيضاً، تعرب المجموعة عن قلقها إزاء الخطر المستمرّ على المستوى

الأمني والبيئي جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة ولا تزال ترفض إخضاع كافة منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. مما يشكل تهديداً صريحاً لأمن وسلامة الشرق الأوسط.

وتؤكد الدول العربية على أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تعدّ بمثابة ركن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يكتسي نفس الأهمية مع الركائز الثلاث للمعاهدة. ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى هذه اللحظة، لم نلاحظ أي تقدم ملموس في هذا الجانب، علماً بأن ذلك القرار كان جزءاً أصيلاً من الصفقة التي على أساسها تم تمرير المدّ اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥. بل على العكس، شهدنا تأجيلاً ومماطلة وإخلالاً بعملية الاستعراض وبالالتزامات المتفق عليها، مما قد يدفع الدول العربية إلى إجراء مراجعة شاملة وتطوير للاستراتيجية العربية حيال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، وأمام عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر عام ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي ربيع هذا العام للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديدٍ تم عرضه في ورقة العمل العربية والتي اعتمدتها أيضاً حركة عدم الانحياز. إلا أن تلك المقاربة الإيجابية لم تحقق الهدف المرجو، بل جاء قرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا مخيباً للآمال، بكسر التوافق الدولي وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط، مما يضع علامات استفهام حقيقية حول جدية تلك الدول في بلوغ أهداف المعاهدة واحترام التزاماتها السياسية والأخلاقية في هذا الإطار.

ومن هنا نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، التزمت المجموعة العربية بنصيبها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي على المحك، بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار عموماً.

وتؤكد المجموعة العربية من جديد ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح من أداء دوره بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة. وتؤكّد أن الجمود الحالي في أعماله لا يعود إلى أي قصور في المؤتمر ذاته، وإنما يعود إلى غياب الإرادة السياسية. وبالتالي نؤكد ضرورة الحفاظ على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح وعدم تشتيت الجهود من خلال إنشاء آليات موازية أخرى. إن الموضوعات الأربعة المطروحة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وهي: نزع السلاح النووي، ومعاهدة حظر المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية جميعها موضوعات مترابطة وهي جزء من جدول الأعمال المتكامل لنزع السلاح النووي. كما تؤمن المجموعة إيماناً راسخاً بأهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية فقط لا غير، حيث قامت الاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة، والتي تسعى لهدف عدم تسليح الفضاء الخارجي، بدور إيجابي من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه.

وعلى صعيد الأسلحة التقليدية، تؤكد المجموعة على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة التي تترتب عليها التهديدات المختلفة في ظل وصول تلك الأسلحة إلى الكيانات من غير الدول.

وفي مجال أمن المعلومات الإلكترونية، تؤكّد المجموعة على أهمية تعزيز التعاون الدولي في الإطار متعدد الأطراف لتعزيز الأمن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية، بما يحصّن الدول ويعزز قدراتها ضد أية هجمات تخريبية تستهدف مرافق الدولة أو التأثير على مصالحها عبر شبكة المعلومات الدولية.

وفي الختام، إن المجموعة العربية طرحت أهم أولوياتها بشأن الموضوعات التي سيتم مناقشتها خلال أعمال اللجنة الأولى للدورة السبعين للجمعية العامة. وهي تدرك أن جدول الأعمال المعروض أمامنا يفرض علينا جميعاً مهمة شاقة. لكن لا ينبغي أن يحدّ ذلك من طموحنا، بل يجب أن يدفعنا إلى بذل مزيد من الجهود نحو الالتزام بمبادئ المساواة وعدم الانتقائية والبعد عن ازدواجية المعايير، إذ أن تلك المبادئ ضرورية لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لنجاح أعمال اللجنة. وتؤكد المجموعة العربية جمعاء أنها ملتزمة بالفعل بتطبيق هذه المبادئ، كما أنها ملتزمة بالعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد، وهي أيرلندا والبرازيل ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي جنوب أفريقيا. في البداية، يود ائتلاف البرنامج الجديد أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذا العام. ونؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين بهدف نجاح مداولاتنا خلال الأسابيع الأربعة القادمة.

وكما فعلنا في الماضي، سوف يقدم ائتلاف البرنامج الجديد مشروع قرار إلى اللجنة، والذي سيُعرض خلال المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

عند إنشاء ائتلاف البرنامج الجديد في عام ١٩٩٨، كان وزراء خارجية كل بلد من بلداننا يتحرّكون بدافع القلق من استمرار التهديد للبشرية الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وما زال هذا التهديد دافعاً لقيادة ائتلاف البرنامج الجديد من أجل مناصرة قضية نزع السلاح النووي لتحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في الحد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، لا يزال القلق يساور ائتلاف البرنامج الجديد من أنه لم يحدث سوى تقدم محدود في نزع السلاح النووي، على الرغم من أن نزع السلاح النووي ظل مدرجاً في جدول الأعمال الدولي منذ أول استخدام للأسلحة النووية. وبعد ٦٩ سنة من سعي الجمعية العامة إلى الشروع في عملية لتحقيق ”إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية التي تنطبق عليها مواصفات أسلحة الدمار الشامل من الترسانات الوطنية“ (القرار ١ (د-١)، الفقرة. ٥ (جيم)، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق وصون عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى حجم الدمار الذي صممت الأسلحة النووية لتوقعه، وحقيقة أن عواقبها لا يمكن أن تتوقف عند الحدود الوطنية والمخاطر المتزايدة المرتبطة بتفجير أسلحة نووية، فإن استمرار الاعتماد عليها في المذاهب والمفاهيم الأمنية هو أمر غير أخلاقي ويوفر حافزاً على انتشارها. وفي نظر ائتلاف البرنامج الجديد، لا يمكن للأسلحة غير المناسبة أن تكون في أيدٍ أمينة.

وكما تعلمون، سيدي، تُصادف دورة اللجنة الأولى هذا العام الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. كما أنها تصادف الذكرى السبعين للقصف الذرّي لهيروشيما وناغازاكي.

وتمثل تلك المعالم الرئيسية فرصة تاريخية لجميع الدول للنهوض بنزع السلاح النووي. فهي تذكّرنا بالضرر الهائل للموت والدمار الناتجين عن استخدام الأسلحة الذرية للمرة الأولى، والتي ينبغي ألا تستخدم مطلقا مرة أخرى تحت أي ظرف كان.

وعليه، يعرب ائتلاف البرنامج الجديد عن عميق أسفه لعدم تحقيق أي نتائج هامة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ ونرى أن ذلك بمثابة فرصة ضائعة كان من شأنها أن تسهم في تعزيز التقدم نحو التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض المعقودة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويساور ائتلاف البرنامج الجديد الشعور ببالغ القلق إزاء تأثير هذه التطورات السلبية على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وعلى الرغم من التحديات، يرحب الائتلاف بالاهتمام المتجدد من جانب المجتمع الدولي بالعواقب والمخاطر الإنسانية المتصلة بالأسلحة النووية منذ عام ٢٠١٠، وبتنامي الوعي بأنه ينبغي أن تكون هذه الشواغل أساسا لضرورة نزع السلاح النووي، فضلا عن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإدامته. وبالتالي، فإننا نرحب بالأدلة الدامغة المقدمة في المؤتمرات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية والتي تبين بالتفصيل الآثار الكارثية التي قد تنشأ عن أي تفجير للأسلحة النووية. وقد تسنى لتلك المبادرة، إلى جانب الدور الحاسم الذي يضطلع به المجتمع المدني، إثارة الوعي المتزايد بالتهديد الذي تشكله قطعة واحدة فحسب من السلاح النووي للبشرية، ناهيك عما يُقدَّر بنحو ١٦٤٠٠ قطعة من الأسلحة النووية الموجودة حاليا،علما بأن الكثير منها في حالة تأهب قصوى للنشر في غضون دقائق معدودة.

وما زال ائتلاف البرنامج الجديد يرى أن معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومع ذلك، فقد شعرنا بخيبة الأمل إزاء بطء وتيرة نزع السلاح النووي على الصعيدين الإقليمي والعالمي معا، بالرغم من تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالرغم من عدم نقص التعهدات في هذا المجال، فإن إحراز التقدم هو ما نفتقر إليه حقا. وفي واقع الأمر، وبالرغم من التخفيضات الكبيرة التي تحققت منذ المستويات المرتفعة التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، فإن التخفيضات الثنائية ليست بديلا لتنفيذ نزع السلاح على أساس متعدد الأطراف، وفقا لمبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية.

ويعرب الائتلاف عن شعوره بخيبة الأمل وبالغ القلق من أنه ما يزال يتعين بعد تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وعليه، نهيب بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تواصل العمل نحو التنفيذ الكامل لذلك القرار، وهو أمر يرتبط ارتباطا لا ينفصم بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

وقد حان الوقت الآن لأن يترجم المجتمع الدولي أقواله إلى أفعال ملموسة تعضِّدها معايير وجداول زمنية واضحة. ويرى الائتلاف أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ التزاماتها وتعهداتها السابقة، وأنه ينبغي أن تسعى إلى الاستفادة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، لأن من شأن ذلك أن يسهم في المضي قدما بأهداف المعاهدة والغرض منها.

فنزع السلاح النووي ليس التزاماً قانونيا دوليا فحسب، وإنما واجب أدبي وأخلاقي. وبالرغم من تزايد التوافق الدولي في الآراء بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية، فهي ما تزال في صميم المذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك الأطراف في التحالفات الإقليمية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وعوضا عن تعزيز السلم والأمن الدوليين، فإن من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى إضعاف السلم والأمن الدوليين، علاوة على تفاقم التوترات والنزاع الدوليين، بل يعرِّض للخطر الرفاه الجماعي لسائر الدول والشعوب، ويؤدي

بالإضافة إلى ذلك إلى نشوء فهم مؤداه أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ما تزال تتطلع إلى حيازة هذه الأسلحة لأجل غير مسمى، خلافا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية.

وفي عالم لا تلبى فيه الاحتياجات الإنسانية الأساسية للبلايين من الأشخاص بعد، فإن زيادة الإنفاق على الأسلحة النووية أمر غير مقبول وليس مستداما. ويتعارض تخصيص موارد كبيرة لغرض الاحتفاظ بالأسلحة النووية وتحديثها مع التطلعات الدولية إلى التنمية على النحو الذي أعرب عنه قادة العالم مؤخرا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥. وبدلا من تبديد الموارد على الأسلحة النووية، ينبغي للحكومات توجيه تلك الموارد التي تشتد الحاجة إليها صوب تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى مضي ما يربو على أربعة عقود منذ بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإن الوضع الراهن لنزع السلاح النووي لم يعد مقبولا. ويرى الائتلاف أن الوقت قد حان لأن تفي الدول بالتزامها بالقضاء على الأسلحة النووية، اتساقا مع التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، جنبا إلى جنب مع التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية. وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة إلى بدء المفاوضات، بحسن نية، بشأن نزع السلاح النووي. وإلى أن تُستكشف جميع خيارات التفاوض بشأن اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد، فلا مناص من استمرار بطء وتيرة نزع السلاح الحالي على الرغم من عدم قبول ذلك. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الدول على استكشاف الخيارات المتاحة ودعم الجهود الرامية إلى التفاوض والتوصل إلى تدابير فعالة وملزمة قانونا لنزع السلاح النووي، بما يتفق مع روح وهدف القرار ١ (د-١) الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، والمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ويحث ائتلاف البرنامج الجديد جميع الدول الأطراف على اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الدورة للجنة الأولى لإحداث تحول في ميدان نزع السلاح النووي.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن بنود جدول الأعمال من ٨٨ إلى ١٠٥. يسر الجماعة الكاريبية أنه قد تم اختياركم، سيدي الرئيس، لتولي رئاسة مداولاتنا، مع الأخذ في الاعتبار بسنوات خبرتكم، ليس بصفتكم دبلوماسيا فحسب، بل أيضا لكونكم مفاوضا قادرا على بناء العلاقات والجسور بين المتحاورين. ونعرب في الوقت ذاته عن تهانينا لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ومثلما كان الحال مع أسلافهم، فإن بوسعهم التعويل على الدعم من جميع الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية في ضمان أن تخطّ نتائج أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة السبعين الهامة للأمم المتحدة مسارا جديدا وتكون بمثابة بزوغ فجر جديد فيما يتعلق بدور اللجنة الأولى في صون السلم والأمن الدوليين. ونود أيضا أن نثني على سلفكم، السفير راتري، ممثل جامايكا، على العمل الذي أداه بصفته رئيسا للجنة في دورتها التاسعة والستين.

وكما جرت العادة، فإننا نؤيد البيان الذي أدلى به نائب وزير خارجية جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز التي تنتمي إليها جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وقبل بضعة أيام فحسب، اعتمدت الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وبوسع ذلك الإطار الشامل للوثيقة التاريخية هذه أن يوجه مسار التنمية العالمية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتكرر الجماعة الكاريبية ما قال به الأمين العام بان كي - مون من أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشمل خطة تحويلية شاملة ومتكاملة، وأنها ستكون بمثابة نقطة تحول تاريخي في

عالمنا. وينبغي أن نجعل من هذه العبارات معيارا ونحن نواصل المضي قدما.

وترى الجماعة الكاريبية أن للجنة الأولى دورا أساسيا تضطلع به في مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بالدعوة إلى بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع لأجل تحقيق التنمية المستدامة.

ونحن ندرك في منطقتنا دائما أن المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة هي صون السلم والأمن الدوليين. وتأتي هذه المناقشة للجنة الأولى في الوقت الذي يغيب السلم والأمن عن أجزاء عديدة من العالم. وهذه مسألة تبعث على القلق الشديد، وينبغي أن تكون في الواقع مصدر قلق بالغ لجميع الدول الأعضاء بعد مرور ٧٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة.

وفي الآونة الأخيرة، اضطر المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأن الهيكل الأمني العالمي المتغير باستمرار لم يوفر لأي دولة أو مجموعة من الدول – كبيرها وصغيرها – أن تكون في مأمن من آثار الإرهاب الدولي، والنفوذ المتزايد للجهات الفاعلة غير الحكومية، والتهديدات الجديدة الناجمة عن الانتشار، وتصاعد النزاعات والصراعات داخل الدول وفي ما بينها. ونتيجة لذلك، تشجع الجماعة الكاريبية الدول كافة على العمل باستمرار في إطار ميثاق الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، والسعي إلى إنفاذ القرارات التي يتم اتخاذها. ونحن نعتقد أن عدم إنفاذ اللجنة الأولى لقرارات الجمعية العامة يشكل مسؤولية جزئية عن بعض المشاكل التي نواجهها كأعضاء في المجتمع الدولي.

ولا تزال الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود تمثّل تهديدات خطيرة للأمن والاستقرار في منطقتنا دون الاقليمية. وتشمل تلك التهديدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة، والذخيرة، وغسل الأموال، والجرائم الحاسوبية، ولكنها لا تقتصر على ذلك. ولقد اتخذنا بعض المبادرات لمساعدتنا على مواجهة تلك المشاكل، بما في ذلك وضع آلية – نصّت عليها الجماعة الكاريبية في خطتها الاستراتيجية ٢٠١٥–٢٠١٩ – لبناء القدرة على الصمود في مواجهة تلك الأخطار الجليّة الراهنة. وعمد رؤساء حكوماتنا في عام ٢٠١٣ إلى إقرار استراتيجية محددة للجماعة الكاريبية تتعلق بالجريمة والأمن. وهدفها الرئيسي هو تحسين أمن المواطنين إلى حد كبير عن طريق إنشاء مجتمع آمن، وعادل، وحر، بينما يجري العمل في الوقت نفسه على تحسين الجدوى الاقتصادية لمنطقتنا.

وأدى الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى زيادة في معدلات جرائم القتل عبر المنطقة. وتكشف الإحصاءات أن حوالى ٧٠ في المائة من جرائم القتل المرتكبة في منطقة الجماعة الكاريبية هي نتيجة استعمال الأسلحة الصغيرة. وأدى هذا الاتجار أيضا إلى زيادة في أحداث العنف المتصل بالعصابات في بعض عواصمنا. فالعنف المتصل بالعصابات وغيره من الاستعمالات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة يواصلان تقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد من دول الجماعة الكاريبية، لأن ثمة موارد مالية كثيرة جدا – وأود أن أضيف، كبيرة – وغيرها من الموارد التي تُقتطع من ميزانياتنا الوطنية يتعين تخصيصها للتصدي لآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وعلى الرغم من أن الجماعة الكاريبية قد وضعت حلا إقليميا لمواجهة هذه المشاكل، فنحن ندرك دائما الحاجة إلى التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف. لهذا السبب، نؤيد في الجماعة الكاريبية تأييدا كاملا هدف وغرض معاهدة تجارة الأسلحة، ونمضي بثبات نحو تنفيذها تماما ضمن ولاياتنا القضائية. ونظل ثابتين في اقتناعنا بأن معاهدة تجارة الأسلحة يمكنها أن تساهم إسهاما كبيرا في الحد من معاناة عدد كبير من مواطنينا، وعدد لا يحصى من الناس في جميع أنحاء العالم، لا سيما النساء والأطفال الذين يعيشون يوميا تحت التأثير القاتل والمدمّر للتجارة غير المنظّمة في الأسلحة التقليدية. وفي

الوقت نفسه، تُسلّم الجماعة الكاريبية بأنه بغية أن تحقق معاهدة تجارة الأسلحة نجاحا عالميا، يجب تنفيذها تنفيذا كاملا وبحسن نية من قبل جميع الدول الأطراف والدول الموقّعة، بما في ذلك كبرى المصنعين والمصدرين والمستوردين للأسلحة التقليدية.

وقد وجدنا أيضا أنه ثمة اتفاقات قانونية غير ملزمة توفر لنا مساعدة هائلة في محاولاتنا للتصدي للإتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقتنا. ونحن نكرر مرة أخرى الأهمية التي نوليها لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. فهو بالنسبة إلينا أداة هامة ترافقنا في حشد التعاون الدولي من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وترى الجماعة الكاريبية أنه ينبغي تعزيز برنامج العمل. ونحن نتطلع إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع السادس الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتأمل الجماعة الكاريبية أن يشكل الاجتماع في العام المقبل منبرا لتحقيق نتائج واضحة وملموسة يمكن الاستفادة منها في الفترة التي تسبق الاجتماع الاستعراضي الثالث لعام ٢٠١٨، وربما في النتيجة التي سيتوصل إليها. وبالنسبة إلينا في الجماعة الكاريبية، يجب أن يشمل الاجتماع السادس الذي ستعقده الدول، كواحدة من نتائجه الرئيسية، آلية لتعزيز المساعدة والتعاون الدوليين، فضلا عن تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات.

وتواصل الجماعة الكاريبية أيضا تقبّل الدعم الذي توفره مؤسسات الأمم المتحدة في منطقتنا، مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يدعم ويساعد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في مجال تدابير بناء القدرات وبرامج المساعدات التقنية. ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون مع هذا الكيان الإقليمي.

ولقد رحبت الجماعة الكاريبية بالاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ويجب علينا كمجتمع دولي أن ننوّه بأن العالم لم يشهد حربا نووية في غضون ٧٠ سنة من وجود الأمم المتحدة. ومع ذلك، تود الجماعة الكاريبية أن تكرر القول إن استخدام الخيار النووي في عالمنا المعاصر سيخلّف عواقب إنسانية وغيرها من العواقب الأشد قسوة على جميع شعوب العالم، بحيث يمكنها أن تكون أكثر ضررا مما حدث في عام ١٩٤٥. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى نزع السلاح النووي في جميع مناطق العالم، ونحن فخورون بالانتماء إلى المنطقة التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا لمعاهدة تلاتيلولكو. وإننا نعتقد بثبات أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بسيادة القانون، ننوه إلى أن الالتزامات التعاهدية مقدسة ويجب تنفيذها تنفيذا تاما وفعالا وبحسن نية. ولذا فإننا نطلب من جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن ذلك الصك الهام.

كما ترى الجماعة الكاريبية في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة مكملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ أنها توفر آخر وأبرز حاجز أمام إجراء تجارب الأسلحة النووية. وكما فعلنا في الماضي، فإننا لا نزال ندعو إلى تصديق ما بقي من بلدان المرفق ٢ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليتسنى التبكير – على الرغم من أنه لم يعد تبكيرا – ببدء نفاذ المعاهدة.

وفي الوقت نفسه، نأسف لأنه، بعد ٤٥ عاماً على دخول المعاهدة حيز النفاذ، لا يزال المجتمع الدولي غير قادر على إجراء مفاوضات شاملة بشأن نزع السلاح النووي. وقد شهدنا الخلاف الذي ما زال يعصف بالمفاوضات وعدم قدرة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ على التوصل إلى اتفاق بشأن المشروع النهائي للوثيقة.

وتعيد الجماعة الكاريبية تأكيد معارضتها القوية لترحيل النفايات النووية عبر البحر الكاريبي. ويسهم البحر الكاريبي وموارده الحية وغير الحية إسهاما كبيرا في تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال الأنشطة المرتبطة بنقل النفايات النووية في البحر الكاريبي – تراثنا وإرثنا – تشكل تهديدا لأمن منطقتنا وسلامتها وتنميتها المستدامة. وإننا نطلب من جميع الأطراف المعنية الاعتراف بالبحر الكاريبي، كما فعلنا نحن، منطقة سلام.

وخلال الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، سنحت للجنة الأولى فرصة أخرى للمشاركة في حوار مستمر والبدء بإجراء مفاوضات هادفة بشأن جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. وستنظر الأجيال القادمة إلى الوراء لهذه الدورة للجنة الأولى وتستخدم الفترة كمعيار لقياس التقدم الذي تم إحرازه، خاصة فيما يتعلق بالسلام والأمن العالميين. وستواصل الجماعة الكاريبية القيام بدورها لضمان نجاح مداولات اللجنة الأولى.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة. وأنتم تديرون دفة سفينة اللجنة الأولى، تؤمن المجموعة بأن خبرتكم المميزة وتعاطفكم سيوجهان مناقشاتنا ومفاوضاتنا وقراراتنا. وتؤكد لكم المجموعة تعاونها الكامل ونحن نتداول بشأن مسائل نزع السلاح والسلام والأمن. كما تهنئ المجموعة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وتعد بالعمل بصورة بناءة مع الفريق بأكمله. وتغتنم المجموعة الأفريقية هذه الفرصة لتثني على الرئيس السابق، السيد راتراي، لمهارة قيادته وجهوده الجديرة بالثناء.

وتؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به السيد عبد الرحمن محمد فاشر، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إندونيسيا في وقت سابق نيابة عن حركة عدم الانحياز.

وقد شهدت الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة تجدد الجهود الرامية إلى معالجة طائفة واسعة من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وتشير المجموعة إلى أحداث كبرى مثل بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة والمؤتمر الأول للدول الأطراف فيها، والاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والمؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بين أمور أخرى. وفي نفس السياق، ناقشت جلسات عديدة مسائل واسعة النطاق بشأن الفضاء الإلكتروني وأنشطة الفضاء الخارجي.

وقد ظل الأمن الدولي يتدهور، ويواجه العالم تحديات هائلة في مجال السلام والأمن مع تزايد تهديدات الإرهاب. ومن هذا المنطلق تؤكد المجموعة على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وتكرر التأكيد على أنه لا بديل للنهج المتعدد الأطراف في التصدي لمسائل نزع السلاح العالمي، وفق المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ لا يزال المجتمع الدولي ينتظر تحقيق الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية، تبحث المجموعة الأفريقية عن تدابير أكثر عمقا وصلابة في السعي إلى تحقيق هدف

نزع السلاح النووي. ومن الواضح أن النهج الحالي لم يتمكن من تحقيق نتائج ملموسة على نحو يكفل تحقيق الهدف العام والمقاصد من نزع السلاح النووي.

وبعد سبعين عاما على استخدام القنبلتين الذريتين في هيروشيما وناغازاكي، يجب علينا أن نتكلم بإجماع على الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويجب علينا أيضا أن نرفع أصواتنا ضد تباطؤ الدول الحائزة للأسلحة النووية في إزالة هذه الأسلحة. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالجلسة العامة غير الرسمية الثانية للجمعية العامة احتفالا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتشدد على أهمية القرار ٥٨/٦٩، كجزء لا يتجزأ من الجهود متعددة الأطراف لنزع السلاح. وسيضمن التنفيذ الكامل للقرار – لا سيما من خلال الشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية – إحراز تقدم ملموس صوب تحقيق هدف القضاء على تلك الأسلحة.

وبالنسبة للمجموعة الأفريقية، تبقى الأولوية العليا هي نزع السلاح النووي وتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو الهدف الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتأسف المجموعة على عدم تمكن مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التاسع من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع نهائي للوثيقة الختامية، على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الأفريقية منها. وتواصل المجموعة تسليط الضوء على الخطر الذي يتهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية، وتصر على تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها وتعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار المعاهدة. ومن المأمول فيه أن يكون فشل المؤتمر الاستعراضي بمثابة تذكرة صارخة بالحاجة إلى تجديد الالتزامات تجاه تحقيق الأهداف العامة للمعاهدة. وفي ذلك السياق، تكرر المجموعة التعبير عن عميق قلقها إزاء بطء وتيرة التقدم نحو نزع السلاح النووي، فضلا عن عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها القانونية وتعهداتها.

وتعيد المجموعة الأفريقية التأكيد على فائدة نتيجة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن مساهمتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وتسهم معاهدات بيليندابا وتلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، إسهاما كبيرا في الهدف العام بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

فهي تعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين، علاوة على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وتسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

وما تزال المجموعة ملتزمة بمعاهدة بيليندابا التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩.وتعيد تلك المعاهدة تأكيد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتوفر الحماية للإقليم الأفريقي، بما في ذلك عن طريق حظر وجود أي أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر إجراء التجارب على تلك الأسلحة، من بين أمور أخرى.وفي ذلك الصدد، تعرب المجموعة الأفريقية عن بالغ شعورها بالقلق إزاء عدم التنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وخطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بإنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.وتشعر المجموعة بخيبة أمل لا ريب فيها إزاء العجز عن عقد المؤتمر

المتفق عليه بشأن إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، والذي كان ينبغي عقده في عام ٢٠١٢.وما يزال قرار عام ١٩٩٥ يمثل جزءا أساسيا لا يتجزأ من تلك الحزمة، فضلا عن كونه الأساس الذي تم التوصل بناء عليه إلى توافق آراء بشأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥.وستواصل المجموعة التشديد على صحة تلك الالتزامات والتعهدات إلى أن تنفّذ بالكامل.

وتؤكد المجموعة أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتشدد في ذلك الصدد على الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يكفل التزام الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات، ويقدم المساعدة التقنية عن طريق زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتكرر المجموعة الأفريقية الإعراب عن شعورها بالقلق البالغ إزاء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية وتواصل دعوة الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الأخذ في الاعتبار بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام تلك الأسلحة على صحة الإنسان والبيئة، علاوة على الموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى.وتدعو المجموعة أيضا الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتفكيك تلك الأسلحة والتخلي عنها.وفي ذلك السياق تؤيد المجموعة بقوة الدعوة إلى حظر الأسلحة النووية، خاصة وأنها النوع الوحيد من أسلحة الدمار الشامل الذي لم يحظر بموجب صك قانوني دولي بعد.

وإن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يكفل الأمن،بل يؤكد المخاطر التي تنطوي عليها إمكانية استخدامها. ويجب أن يكون عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.ويشكل وجود الأسلحة النووية على هذا الكوكب تهديدا خطيرا للسلام العالمي وبقاء الجنس البشري نفسه.وتشدد المجموعة على ضرورة امتناع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن المزيد من تحديث وتحسين وتجديد أو إدامة الأسلحة النووية والمرافق ذات الصلة.

وتشدد المجموعة الأفريقية أيضا على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الصدد.وتعطي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الأمل في وقف المزيد من تطوير وانتشار الأسلحة النووية، ما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.وترحب المجموعة بعقد المؤتمر الوزاري التاسع المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتثني على تصديق أنغولا على المعاهدة مؤخرا.وتؤيد المجموعة مواصلة المجتمع الدولي التزامه بتعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ما قد يمهد السبيل إلى النهوض بعملية نزع السلاح النووي.ونشجع بلدان المرفق الثاني المتبقية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتلك التي ما يزال ينبغي لها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

وتشاطر المجموعة الأفريقية الدول الأعضاء الأخرى التأكيد مجددا على أهمية العمل الذي ينبغي أن يضطلع به مؤتمر نزع السلاح.وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء مضي تسعة عشر عاما على الجمود الذي حال دون تمكّن مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح.وتدعو المجموعة مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات نزع السلاح النووي دون مزيد من التأخير.وينبغي دعم المؤتمر عقب تنشيطه مرة أخرى لكي يتسنى له تحقيق أهدافه الأساسية.

وتعرب المجموعة عن شعورها بالقلق إزاء عدم قدرة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عن التوصل إلى توافق

في الآراء بشأن التوصيات المقدمة فيما يتعلق ببنود جدول أعمالها.وتشدد المجموعة على أهمية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وتؤكد أهمية الحفاظ على الهيئة فضلا عن تحقيق أهدافها التداولية.وتتطلع المجموعة إلى نجاح المداولات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة في هذه الدورة.

وتشيد المجموعة الأفريقية ببدء نفاذ المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى المؤتمر الناجح للدول الأطراف فيها المعقود في كانكون، المكسيك.وتدعو المجموعة إلى تنفيذ المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة بوصفها الصك الوحيد الملزم قانونا بشأن النقل الدولي للأسلحة التقليدية بطريقة مناسبة ومتوازنة ومن شأنها أن تحمي مصالح جميع الدول وليست تلك الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة لتلك الأسلحة فحسب.وتؤكد المجموعة مجددا الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وقطع غيارها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها بغرض الدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.ويقيناً أنه يمكن تنفيذ المعاهدة على نحو تام عبر التعاون مع الجميع. وتسلّم المجموعة بأن نقل الأسلحة التقليدية بطريقة غير منظمة يشجع على الاتجار بها بطريقة غير مشروعة.وتحث المجموعة أيضا موردي الأسلحة الرئيسيين على التصديق على المعاهدة والسعي إلى تنفيذها.

وما تزال المجموعة الأفريقية تشعر بالقلق العميق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وصنعها وحيازتها وتداولها وتكديسها على نحو مفرط، علاوة على انتشارها دون ضوابط في مناطق كثيرة من العالم، ولا سيما في أفريقيا.وما تزال المجموعة ملتزمة ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه.وبعد أن اختتمت المجموعة اجتماع الخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ برنامج العمل بصورة ناجحة في وقت مبكر من هذا العام، فإنها تحث جميع الدول على مواصلة الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإبلاغ وعمليات نقل التكنولوجيا، فضلا عن كفالة التعاون وتقديم المساعدة على الصعيد الدولي دون عوائق وفقا لما نص عليه برنامج العمل.

ختاما، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد مجددا الأهمية الحاسمة لإبداء الإرادة السياسية والشفافية في التصدي لمسائل نزع السلاح والأمن الدوليين.وترى المجموعة أنه ينبغي أن تسترشد مداولاتنا في الأيام المقبلة بالتسليم بضرورة النهوض بعمل اللجنة الأولى وتعزيز مسألة السلام.

وتعتزم المجموعة الأفريقية تقديم ثلاثة مشاريع قرارات في سياق تلك الاجتماعات، وتسعى إلى الحصول على تأييدها من قبل جميع الوفود.وهي تتعلق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وحظر إلقاء النفايات المشعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غات – روتر (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.وتؤيد هذا البيان ألبانيا، أوكرانيا، آيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، فضلا عن جورجيا وصربيا.

وأود بداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي منصبكم الهام، ونتعهد بدعمنا الكامل لكم.

ويسرنا غاية السرور أن نرى مراقباً من إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يرأس جلسات اللجنة الأولى.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على التزام الاتحاد الأوروبي بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة القائمين على المعاهدات

وتعزيز الانضمام العالمي إلى جميع معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار والتنفيذ الكامل لها.

وأود أن أشير إلى التطورات الإيجابية الأخيرة، مع التأكيد على أهمية التعددية الفعالة والتعاون الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق التاريخي الموقع في ١٤ تموز/يوليه بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، في امتثال تام لمبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، يؤيد الاتحاد الأوروبي تماماً المهمة الطويلة الأجل للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالتحقق من التزامات إيران النووية ورصدها طوال مدة هذه الالتزامات. إن التنفيذ الكامل والمستدام لها، الذي سييسره التطبيق والتصديق اللازم لاحقاً على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بإيران، على النحو المتوخى في الاتفاق، سيتيح للمجتمع الدولي التأكيدات اللازمة بشأن الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي، وسيسهم بشكل إيجابي في السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى التنفيذ الكامل والحسن التوقيت لخريطة الطريق الخاصة بتوضيح المسائل المعلقة السابقة والحالية بشأن برنامج إيران النووي، والتي تم الاتفاق عليها في ١٤ تموز/يوليه بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران. ومن المهم أن تتعاون إيران بشكل كامل مع الوكالة بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة، على النحو المتفق عليه في خريطة الطريق. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن تسوية جميع المسائل المعلقة سيكون أساسياً لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

إن معاهدة تجارة الأسلحة صك تاريخي ينص على معايير دولية مشتركة قوية وفعالة من أجل تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، لجعلها أكثر مسؤولية وشفافية مع الحد في الوقت نفسه من الاتجار غير المشروع بالأسلحة. والأهم من ذلك، تشير معاهدة تجارة الأسلحة إلى مفهوم أعمال العنف الجنساني الخطيرة بوصفها عاملاً يؤخذ في الاعتبار عند إجراء تقييمات للتصدير.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيباً حاراً بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في كانكون في آب/أغسطس. وقد اتخذ المؤتمر قرارات فنية وتنفيذية هامة، بما في ذلك اعتماد نظام داخلي صالح للتطبيق وقواعد إدارية ومالية سليمة وتقديم صورة واضحة في ما يخص مقر الأمانة العامة وتعيين رئيسها المؤقت. وتوفر تلك القرارات أسساً متينة لقيام نظام معاهدة تجارة الأسلحة بوظائفه. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية في الحفاظ على هذا الزخم من أجل القدر الكبير من العمل الذي ينتظرنا نحو زيادة الشفافية وفعالية التنفيذ وتحقيق عالمية المعاهدة. ونتطلع إلى الاجتماع الاستثنائي للدول الأطراف الذي سيعقد في جنيف في أوائل عام ٢٠١٦ للبت في المسائل المتعلقة بالميزانية والنظر في اعتماد مشروع المقترح بشأن الترتيبات الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة المنشأة حديثاً لمعاهدة تجارة الأسلحة. ونتطلع أيضاً إلى أن يركز مؤتمر الدول الأطراف القادم، في جنيف في عام ٢٠١٦، على العمل الفني.

يعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي العالمي – الدعامة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار – فضلاً عن كونها عنصرا هاما في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن الأولويات الرئيسية لأعضاء الاتحاد الأوروبي التمسّك بمعاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليها بوصفها صكا متعدد الأطراف من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ومن الأهمية بمكان تحقيق عالمية المعاهدة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك.

وفي حين يأسف الاتحاد الأوروبي لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، ومع الأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الخطيرة الحالية، نكرر دعم الاتحاد الأوروبي القوي لجميع الركائز الثلاث للمعاهدة وندعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها بموجبها أو تلك التي تم قطعها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً تأييده للقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ويشير إلى ما تم من التأكيد على أهدافه وغاياته خلال المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ونعتبر قرار عام ١٩٩٥ ساري المفعول حتى تتحقق أهدافه وغاياته. ويأسف الاتحاد الأوروبي شديد الأسف لعدم انعقاد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ونرى أن الحوار وبناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر ذي جدوى، تحضره جميع دول الشرق الأوسط على أساس ترتيبات تتوصل هي إليها بحرية، كما قرر مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للسفير ياكو لايافا على عمله الدؤوب وجهوده التي لا تكلّ بصفته ميسّراً.

تعزز التقارير الصادرة مؤخراً عن استخدام الكلور سلاحاً كيميائياً في سورية الحاجة إلى اتباع نهج قوي وعالمي لمعالجة هذا التهديد. ونقف متحدين في الإدانة، بأشد العبارات، لأي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية أو في أي مكان آخر، من قبل أي من كان وتحت أي ظرف من الظروف، وهو الأمر الذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، ولا بدّ من تقديم مرتكبي هذه الاعتداءات المروعة للمساءلة.

فخلال العام المنقضي، تعاون المجتمع الدولي بكفاءة واتخذ إجراءات على وجه السرعة لتدمير مخزون الأسلحة الكيميائية المعلن في سورية، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٥) والقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشكل إزالة المواد الكيميائية السورية المعلن عنها ومرافق الإنتاج المتبقية والتدمير الجاري لها خطوة هامة نحو التفكيك الكامل اللازم والذي لا رجعة فيه لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بـ ١٧ مليون يورو لخطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المشتركة لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمات مالية وغير مالية هامة لدعم الخطة ووفرت مساعدة عينية لإزالة المواد الكيميائية ونقلها وتدميرها.

ولا يزال القلق الشديد يساور الاتحاد الأوروبي إزاء الاستخدام المتكرر والممنهج للكلور سلاحاً كيميائياً منذ تأكيد تقارير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المنشأة للوقوف على الحقائق المحيطة بهذه الادعاءات لهذا الاستخدام في العام الماضي. ولا تزال هنالك ادعاءات مماثلة جديدة. ونتشاطر الرأي القائل بأن الأدلة التي قدمتها البعثة أدلة قوية. ويشمل ذلك التقارير عن استخدام الطائرات العمودية، وهي قدرة لا يمتلكها إلا النظام السوري. ونؤيد قرار المدير العام القاضي بأن تواصل البعثة عملها، ونؤكد على أن الأفراد المسؤولين عن أي استخدام للمواد الكيميائية كأسلحة، بما في ذلك الكلور أو أي شكل آخر من المواد الكيميائية السامة، يجب أن يخضعوا للمساءلة. وفي نفس السياق، نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي يُنشئ آلية تحقيق مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل تحديد الجناة المسؤولين عن الهجمات الكيميائية في سورية. ويجب أن تبدأ الآلية عملها في أقرب وقت ممكن.

يضيف خطر احتمال حصول جهات من غير الدول على أسلحة دمار شامل بعداً حاسماً آخر. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق شديد إزاء احتمال حيازة جهات من هذا القبيل لمواد إشعاعية ونووية لاستخدامها في هجمات. وندعو الدول إلى مكافحة هذا التهديد الذي يحيق بالمجتمع الدولي بصورة فعالة. ويساورنا أيضاً قلق بالغ إزاء تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات من غير الدول في العراق وسورية.

ومن الأهمية الحيوية بمكان تعزيز التعاون الدولي، في إطار الأمم المتحدة وفيما بين جميع الدول الأعضاء على حد سواء، من أجل مواجهة هذه التحديات. ومنذ البداية، أيدنا بقوة التنفيذ الفعال والصارم لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بهدف تعزيز الجهود العالمية في هذا الصدد. وقد تم اعتماد مشاريع جديدة بهدف مواصلة تعزيز التنفيذ الكامل للقرار وتقديم المساعدة إلى البلدان الأخرى في الامتثال لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن على أهبة الاستعداد للمساعدة في الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار المقرر إجراؤه في العام المقبل. كما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي إلى أن تفعل ذلك.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذات أهمية حاسمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولا يزال دخولها حيز النفاذ وتحقيق عالميتها يشكلان أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وسنستمر في تعزيز هذا الهدف من خلال مشاركتنا الدبلوماسية والمالية، دون أن يغيب عن بالنا نتائج المؤتمر التاسع المعني بالمادة الرابعة عشرة والذكرى السنوية العشرون المقبلة لفتح باب التوقيع على المعاهدة والتي تحل في عام ٢٠١٦.

وإلى حين بدء نفاذ المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى الالتزام بالوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، والامتناع عن القيام بأي عمل متناف مع غرض المعاهدة ومقصدها. ونؤكد مجدداً دعوتنا جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى التوقيع والتصديق عليها.

ولقد أدان الاتحاد الأوروبي التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلاً عن تهديدها بإجراء تجربة نووية أخرى، في انتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية، وبخاصة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي تحديداً القرارات ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) التي تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في القريب العاجل.

ويواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء أهمية كبرى لبقاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حالة تأهب للقيام بالرصد والتحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، بناء على مبادرة الاتحاد الأوروبي، وبمساعدة من مكتب شؤون نزع السلاح – بعنوان ”المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي“ – قد حظي بحضور جيد جداً، بوفود من ١٠٩ من الدول و ٨ من المنظمات المشتركة بين الوكالات والمنظمات غير حكومية. ونأسف لأن المفاوضات لم تبدأ بعد سنوات طويلة من المشاورات، ولكننا على ثقة بأن المناقشات الغنية والموضوعية في نيويورك، سواء بشأن الموضوع أو العملية، تساعد المجتمع الدولي على المضي قدماً.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن الدول المرتادة للفضاء المتحلية بالمسؤولية، فضلاً عن تلك التي تتطلع إلى أن تصبح كذلك، ينبغي أن تسعى إلى الاتفاق على المبادئ الرئيسية بغية الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه منفعة عالمية عامة. ويحدونا الأمل في أن تقدّم جميع الدول دعمها إلى هذه الخطوة، مع شعور مشترك بالإلحاح والمسؤولية عن الحفاظ على الفضاء الخارجي للاستخدام السلمي لجميع البشر. ونأمل أيضاً في أن يكون هذا الإعلان جزءاً من جهود أوسع نطاقاً من أجل تيسير المفاوضات المقبلة بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي.

إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكلان أولوية هامة من أولويات الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن المشاركة الفعالة والدور القيادي للمرأة في اتخاذ القرار المتعلّق بالسلام والأمن واتخاذ الإجراءات هي أمور حاسمة في تحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة. وينبغي تعزيز دور المرأة في هذه المجالات، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار، عن طريق الوعي بالمساواة بين الجنسين والمشاركة المتساوية للمرأة والرجل. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسائر قرارات المجلس ذات الصلة الرامية إلى النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبالتالي توفير فرصة إضافية لجعل الالتزامات بشأن المرأة والسلام والأمن حقيقة واقعة.

السيد ساندوبال ميندیولیا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ المكسيك فيها الكلمة في هذه الدورة، أود أن أعرب عن أخلص التهاني إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. ويقف وفد المكسيك على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لكم في اضطلاعكم بمهامكم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به سابقاً ممثل جنوب أفريقيا باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

وكما كانت المكسيك طوال ٧٠ عاماً، فهي تظل ملتزمة بنزع السلاح – وهو هدف، كما قلنا مراراً وتكراراً، كان موضوع القرار الأول في المنظمة، أي القرار ١ (د-١). ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وصون السلام والأمن الدوليين. إن جهودنا مركزة الآن على الأسلحة النووية، وهي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة غير المحظورة بشكل صريح في القانون الدولي. وهذا الفراغ القانوني، الذي هو أيضاً واجب أخلاقي، يدفعنا إلى مواصلة الجهود التي نبذلها لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وقبل بضعة أيام، اكتسبت المنظمة زخماً جديداً عمل على تعزيز إحدى ركائزها الرئيسية من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). إن الخطة الإنمائية العالمية مؤشر واضح جداً على أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية فيما بين البلدان، فمن الممكن تحقيق الأهداف المشتركة التي ستعود بالنفع على الناس كافة، وليس على عدد قليل من الدول وحسب. ولتحقيق الخطة، كان لا بد من تحويل الأهداف الإنمائية للألفية، التي وضعت منذ ١٥ عاماً، إلى أرقام حتى يتسنى قياس تقدمها المحرز في عدة مجالات. ويعلمنا ذلك أن من الممكن إخضاع أي هدف نقرّه للقياس، بما في ذلك ما يتعلّق بنزع السلاح. ومع ذلك، فإن هذا الزخم والتقدم المحرز يناقض العمل الذي تقوم به اللجنة الأولى.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تحدث هذا العام تطورات إيجابية في محافل أخرى لنزع السلاح، بما أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تقدم توصيات إلى الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح في جنيف من اعتماد برنامج عمل موضوعي، ناهيك عن تنفيذه، على الرغم من

الجهود التي بذلتها المكسيك أثناء رئاستها. وعلاوة على ذلك، لم يتوصل المؤتمر التاسع للأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التوافق اللازم في الآراء لاعتماد وثيقة ختامية من شأنها تمكين الدول الأطراف من مواصلة الاجتماع وتنفيذ المعاهدة. ونأسف أيضاً لأنه لم يتسن عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ولا يزال وجود ما يقرب من ١٦ ٠٠٠ من الأسلحة النووية في حوزة بضع دول أمراً مثيراً للجزع ومدعاة للقلق، وهي تعتبرها أمراً لا غنى عنه لأجل سلامتها، ولا تبرر بذلك مجرّد حيازتها لها بل أيضاً إمكانية استخدامها وترك الباب مفتوحاً أمامها لتفجيرها عن غير قصد. ولذلك السبب تعيد المكسيك تأكيدها على الحاجة الملحة إلى حظر استحداث وإنتاج وتكديس وحيازة ونقل واستخدام وتحديث الأسلحة النووية من أجل إزالة ومنع الآثار الإنسانية المترتبة على البيئة، والنظم الإيكولوجية، وتغير المناخ، والتنمية، والصحة العالمية والأمن الغذائي، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بوجودها، كما يتبين من الوقائع المقدمة في ثلاثة مؤتمرات عن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية – التي عقدت في أوسلو ونايايريت وفيينا.

وعلاوة على ذلك، حتى في غياب وثيقة ختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، تبين المناقشات التي جرت أثناء دورة الاستعراض بوضوح التغيير في معايير وهدف ونبرة وتوازن المناقشة والتزام جميع الدول الأطراف فيما يتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وترحب المكسيك بحقيقة أن المبادرة الإنسانية يؤيدها تقريباً جميع أعضاء المنظمة – ما يزيد على ٨٠ في المائة – الذين يعتقدون أن القلق بشأن أثر الأسلحة النووية هو الأساس لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار، وتؤكد مجدداً أنه لا ينبغي استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف وأنها ينبغي أن توصم وتحظر بموجب القانون الدولي وتتم إزالتها. وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم بشأن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في المنظمة خلال العام الماضي يمكننا، مع ذلك، إبراز بعض المعالم البارزة التي تشجعنا على مواصلة السعي لتحقيق هدفنا.

وترحب المكسيك بإعلان دوبروفنيك السياسي وخطة العمل، اللذين اعتمدا بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الأول للأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي، التي تشكل قاعدة للأنشطة التي علينا أن نضطلع بها خلال السنوات الخمس المقبلة بهدف تحقيق الانضمام العالمي والتنفيذ الكامل للاتفاقية على الصعيد الوطني، في حين توفير الرعاية والمساعدة إلى ضحايا الآثار اللاإنسانية والعشوائية لهذه الأسلحة، وبالتالي ضمان إعادة إدماجهم وأسرهم بالكامل في مجتمعاتهم المحلية.

إن المكسيك تقر بقيمة الاتفاقية وأهميتها، لأننا شهدنا خلال السنوات الخمس التي كانت فيها سارية المفعول، إحراز تقدم كبير في مجال تدمير الذخائر العنقودية، وتطهير المناطق المنتشرة فيها، ومساعدة الضحايا، إلى جانب كونها إحدى الركائز الأساسية لهيكلنا الخاص بنزع السلاح.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تؤكد المكسيك من جديد، التزامها بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك بهدف المساعدة على إنهاء العنف المسلح وتعزيز السلام والأمن. وبالمثل، تشكل معاهدة تجارة الأسلحة معلما هاما في مجال تعزيز النظام القانوني الدولي لمراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية، ودمج عناصر وقائية في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإذا أردنا تعزيز أثر المعاهدة، يجب ألا نعتبرها جهدا منعزلا، بل يتعين أن نشجع التآزر بينها وبين الأدوات الأخرى، مثل برنامج العمل وبروتوكول مكافحة

صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

إن المكسيك تود أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بثقة والتزام الدول، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مما مكّن المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي استضافه بلدي، من النجاح في اتخاذ قرارات هامة، بشأن الهيكلين المؤسسي والإجرائي لنظام المعاهدة، بهدف تمكين الدول الأعضاء المشاركة فيه، من تعزيز التجارة المسؤولة بالأسلحة التقليدية، ومنع إساءة استخدامها أو تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة. إننا نواجه الآن، تحدي ضمان إنشاء المؤسسات، والاستمرار في العمل من أجل تحقيق عالمية المعاهدة وتطبيقها، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

للأسف، خلدنا خلال شهر نيسان/أبريل، ذكرى أول استخدام للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، قبل قرن من الزمان، في بلدة إيبر في عام ١٩١٥. واليوم، وبعد مرور ١٠٠ عام، فإننا نشاهد نفس الآثار اللاإنسانية للأسلحة الكيميائية من خلال عدد الضحايا الذين يقتلون في سوريا. ويجب ألا تحدث مثل هذه الأمور، خلال هذه الأيام وفي هذا العصر. ومن المهم للغاية ضمان أن تكون معاهداتنا الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار عالمية ويتم تنفيذها بالكامل. ومن المهم أيضا أن يكون لها نفس المركز والأهمية التي نوليها لعمل الهيئات الدولية التي أنشئت بموجبها. إننا نحث مرة أخرى الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على القيام بذلك بدون المزيد من التأخير.

وأخيرا، تود المكسيك التعبير عن تقديرها للفرصة السانحة المتاحة في إطار جهود اللجنة الأولى لاتخاذ قرارات وتدابير ملموسة، على نحو يشير إلى إحراز تقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، مع الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وتلافي ضررها العشوائي وغير الإنساني، وتحقيق عالم أكثر أمنا وأكثر اتحادا وأكثر سلاما لكل بلد ولكل شعب في العالم.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين لإنجاز مهمتكم. وآمل أن أتمكن من التقيد بالوقت المسموح به، حتى وإن كان إلقاء نصي يجعلني أنسى بأن الوقت يمر.

لا يزال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين يشكلان تحديين عالميين، ولا مجال لأن تفتر جهودنا في هذا المجال، لأنه طالما كانت هنالك دول تملك أسلحة نووية وتقول بأنها تعتمد عليها لأمنها القومي، فسترغب دول أخرى في الحصول عليها. ومع ذلك، فإن سجل العام الماضي في هذا المجال متباين. ويشكل الاتفاق النووي التاريخي مع إيران، الذي سيجري اعتماده بشكل رسمي خلال الأيام القليلة المقبلة، تطورا إيجابيا مهما، ودليلا على أن الحلول الدبلوماسية ممكنة، حتى فيما يتعلق بالمسائل العالية التقنية والتعقيد من الناحية السياسية. إن سويسرا ترحب بالاتفاق وستدعم تنفيذه، تماما كما فعلت خلال عملية التفاوض. كما نحث أطراف الاتفاق على تنفيذه بأقصى قدر ممكن من الشفافية والعمل البناء.

ومن ناحية أخرى، تشكل عدم قدرة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الاتفاق على وثيقة نهائية خلال المؤتمر الاستعراضي التاسع، تطورا مقلقا للغاية، يعكس انفصالا كبيرا بين توقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وعدم انفتاح الدول الحائزة لهذه الأسلحة، التي على ما يبدو ترغب في التنصل من بعض الالتزامات التي تعهدت بها في الماضي. إن اللجنة الأولى مهمة بوجه خاص في هذا السياق، لأنها تتيح الفرصة الأولى لتقييم الحالة، من أجل اتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدما. ومن الضروري أن تبدي جميع الدول الأطراف استعدادها لتقديم تنازلات، إذا أردنا التغلب على الخلافات.

لقد جرت مناقشات مكثفة خلال المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة حول التدابير القانونية أوغيرها، التي يتعين علينا اتخاذها من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وعلينا أن نعزز تلك المناقشات، ونوضح مختلف المسائل الهامة، والتي لم تحل إذا أردنا أن يظل لدينا أي أمل في تحقيق تقدم. ونحن نعتقد أن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تحت رعاية الجمعية العامة، سيشكل وسيلة ممكنة لمواجهة هذا التحدي، لدرجة تمكيننا من إجراء مناقشات شاملة بشأن اتخاذ تدابير ملموسة وتطلعية.

ويتمثل المجال الآخر المتصل بالأسلحة النووية، الذي ينبغي لنا التركيز عليه في بعدها الإنساني. وأظهر العمل الذي قمنا به في هذا المجال مدى أهمية اتخاذنا إجراءات فورية وملموسة لتقليل مخاطر التفجير النووي، والتحرك بأسرع ما يمكن في اتجاه تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. وعكس مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار أيضا، قوة هائلة لهذا البعد، جنبا إلى جنب مع وجهة النظر المنتشرة على نطاق واسع، بأنه يتعين أن يوجه جهودنا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، من الضروري والمناسب إلى حد كبير أن يدرج هذا البعد في أعمال الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، مع إتاحة المجال للدول الأعضاء فيها للاتحاد بشأنه.

وأخيرا، تظل مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تشكل هدفا رئيسيا بالنسبة لنا.

وتدعم سويسرا بنشاط الجهود التي تهدف للعمل من أجل عقد المؤتمر المقترح بشأن هذا الأمر في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وهي مستعدة لمواصلة دعم أي عملية منظمة في هذا المجال.

تجسد السرعة التي دخلت بها معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ ما نتوقعه لهذا الصك الجديد. وفي حين تم اتخاذ عدد من القرارات الحاسمة في المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد مؤخرا في كانكون، فهي لا تشكل سوى مجرد خطوة أولى، وهناك العديد من التحديات التي لا يزال يتعين التصدي لها. وفي هذه المرحلة، يجب أن يشكل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة أولوية رئيسية. وأصبحت حتى الآن ٧٣ دولة طرفا في المعاهدة، وسوف تزيد فعاليتها بالتناسب مع اقترابها من تحقيق العالمية. وفي رأينا، أنه من المهم للغاية أن نعتمد تدابير قوية وملموسة تهدف إلى تحقيق ذلك. وفيما يتعلق بجهود تنفيذها، فنحن في بداية تلك العملية. وفي هذا الصدد، وبينما يشكل تقديم تقارير أحد المجالات التي لا تزال بحاجة إلى تحديد، من الواضح أننا سنتعامل في القريب العاجل مع عدد من المسائل الأخرى.

وركز الأمين العام بشكل خاص، في رسالته التي وجهها إلى مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ٢٠١٥، على أن ضرورة تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف قد زادت أهمية عن أي وقت مضى. وإننا نتفق تماما مع استنتاجاته، نظرا للعدد الكبير من التحديات الراهنة التي تواجه الأمن الدولي وحقيقة أنها تتطلب استجابة متضافرة.

لقد أصبح الفضاء الخارجي مجالا حيويا من مجالات البنية التحتية لكل بلد في العالم، ولكن عددا من التطورات يُمكن أن تقوض أمنه واستقراره. ونحن نعتقد أنه من الضروري بالنسبة لنا أن نضع إطارا معياريا ملزما من الناحيتين السياسية والقانونية، يأخذ بعين الاعتبار كل تلك التهديدات. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالاهتمام الذي حظيت به هذه المسألة خلال هذا العام، بما في ذلك خلال اجتماع مشترك من المقرر عقده مع اللجنة الرابعة.

وفيما يتعلق بمختلف التحديات المتعلقة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من الضروري أن نعزز الإطار المعياري، ليس لضمان الأمن فحسب، بل أيضا لضمان أن يظل الفضاء الإلكتروني مجالا مفتوحا وحرا. وتتمثل التحديات الرئيسية الثلاثة في هذا المجال في تعزيز تدابير بناء الثقة، وإعادة التأكيد على سريان القانون الدولي القائم مع توضيح الطريقة التي ينطبق من خلالها، ووضع معايير للسلوك المسؤول من جانب الدول. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، التابع للجمعية العامة بشأن التحديات الثلاثة، ونأمل أن يتمكن الفريق من مواصلة عمله.

وأخيرا، فإننا نرحب بمعالجة اتفاقية الأسلحة التقليدية لمسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وقد وفر لنا العمل الذي تم القيام به في العامين الماضيين فهما أفضل لهذه المشكلة الناشئة. ويجب علينا أيضا مواصلة بذل جهودنا في هذا المجال، بهدف تحديد كيفية تطبيق الآليات والمعايير الحالية على هذه المنظومات وصياغة نتائج عملية أولية.

إن إنشاء آلية نزع سلاح فعالة وعملية أمر أساسي إذا أردنا الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء الجمود الشديد الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وقد زاد قلقنا بشأن حالة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح جراء الوضع الحالي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. فالمعهد، الذي أنشئ خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، هو جزء أساسي لا يتجزأ من تلك الآلية، ويقدم الدعم الحيوي للدول الأعضاء ولمختلف العمليات في مجال نشاطنا. واليوم، يعاني المعهد من وضع مالي خطير للغاية يهدد قدرته على مواصلة عمله. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم وجود نظام تمويل يمكن توقعه، من شأنه تمكينه من تمويل مختلف الوظائف الضرورية لسير عمل المعهد ككل. ولذلك، من الأهمية الحاسمة بمكان أن تتخذ اللجنة الأولى في دورتها السبعين خطوات لدعم المعهد وتمكينه ليس من مواصلة أنشطته فحسب، ولكن أيضا من القيام بذلك على أساس نظام تمويل متين ومستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وقبل أن أرفعها، اسمحوا لي أن أُذكر الوفود مرة أخرى بأنه سيتم إغلاق القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشة العامة غدا، الجمعة ٩ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وينبغي لجميع الوفود المهتمة بأخذ الكلمة بذل كل جهد ممكن لإدراج أسمائها في القائمة قبل الموعد النهائي لذلك.

وستعقد اللجنة الأولى جلستها الرسمية التالية صباح غد الساعة ١٠/٠٠ في قاعة الاجتماعات هذه. وفي غضون ذلك، كما أعلنت في نهاية جلستنا التنظيمية أمس، سنجري مشاورات غير رسمية من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٧/٣٠ بعد ظهر اليوم في قاعة مجلس الوصاية لمواصلة النظر في الجدول الزمني الإرشادي للمناقشات المواضيعية على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/70/CRP.2.

وأود أن أذكر أعضاء الوفود بأن هدية رمزية صغيرة من الرئيس موجودة على مكاتبهم، لذلك أقترح أن يأخذوها معهم كتذكار من هذه الجلسة الافتتاحية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠